مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 4 تشرين الأول 2023

مقالات

i24NEWS: رئيس الحكومة الإسرائيلية يرد على خامنئي: "ايران لن تمنعنا من توسيع دائرة السلام"

رد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على تصريحات المرشد الأعلى الايراني علي خامنئي والذي وجه خلالها رسالة إلى السعودية قال خلالها إن "اتفاق التطبيع مع إسرائيل هو مراهنة على حصان خاسر," وقال "بينما نظام خامنئي الارهابي يصدر الدمار والخراب، إسرائيل دفعت السلام ." وأضاف :"مثلما لم تمنعنا ايران من التوصل الى 'اتفاقيات إبراهيم' ، ايران ايضا لن تمنعنا من توسيع دائرة السلام لصالح مواطني إسرائيل، شعوب المنطقة والبشرية جمعاء ."

وفي وقت سابق رد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت على تصريحات خامنئي وقال غالانت :"النظام في ايران يحاول تخريب جهود السلام من خلال التهديدات الفارغة ." وأضاف وزير الأمن غالانت :"نظام الإرهاب المجرم تمكن من تفكيك الكثير من الدول التي سيطر عليها، والآن يحاول تخريب جهود السلام بالتهديدات الفارغة. ايران ستواصل العمل لنشر الإرهاب والدمار. إسرائيل ستواصل العمل للوصول الى الأمن لمواطنيها والسلام في الشرق الأوسط ."

تأتي تصريحات غالانت ونتنياهو ردا على تصريحات خامنئي الذي صرح صباح اليوم إن الدول التي تسعى لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل "تراهن على حصان خاسر "وبرأية إن الموقف الواضح للجمهورية الإسلامية بأن الدول التي راهنت على التطبيع مع إسرائيل والتي وصفها بأنها "سرطان" و"نظام محتظر" ، "ستخسر ."

* * *

i24NEWS: منظمة الـ OECD توصي سموتريتش بإلغاء الإعانات عن المدارس الدينية اليهودية وتفضيل الطلاب العرب

تطرقت منظمة الدول المتقدمة (الثلاثاء) في تقريرها OECD Going for Growth 2023 ، الذي يعرض توصيات المنظمة لمختلف الدول بهدف تشجيع النمو للأوضاع في دولة إسرائيل. وجاء في تقرير المنظمة أن "مجموعات معينة، لا سيما الحريديم والعرب مواطني إسرائيل غير ممثلين في قطاع التكنولوجيا الفائقة المزدهر (الهايتك)، وهو ما ينعكس على

معدلات توظيفهم وساعات عملهم وأجورهم المنخفضة، وفق ما جاء في معاريف. وترى المنظمة أن الحل هو في إلغاء الإعانات المقدمة لطلاب المدارس الدينية وتشديد شروط الحصول على الدعم لمراكز الرعاية النهارية، بحيث لا يحصل عليها إلا العائلات التي يخرج فيها كلا الوالدين للعمل بحيث يتمتع هؤلاء بالفائدة على وجه التمييز. كما أوصت المنظمة بزيادة الاستثمارات في التعليم ورعاية الأطفال في المجتمع العربي، من خلال السلطات المحلية والمدارس.

تأتي هذه التوصيات على خلفية قرار وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في آب/أغسطس الماضي تجميد ميزانيات تطوير للمجتمع العربي إلى حين وضع آلية تضمن عدم تحويل الأموال إلى يد الجريمة المنظمة، وفق تعبيره. وفي محاولة لاحتواء الأزمة، اقترح وزير المساواة الاجتماعية (الليكود) عميحاي شيكلي في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، خطة أورد فيها الخطوط العريضة لتوزيع الميزانيات على السلطات العربية، وفق سلم لتدريج مستوى الفساد (شارة المرور) وهو ما اعتبره رئيس الوزراء نموذج عمل يمكن من خلاله توزيع الميزانيات وفق رقابة مدروسة.

* * *

i24NEWS: هل كان أشرف مروان عميلًا مزدوجًا؟ وثائق الموساد تكشف الحقيقة بذكرى حرب اكتوبر

حقائق غائبة واسرار كثيرة لم يحسمها الوقت رغم مرور عقود على نيران حرب 1973. بين هذه الأسرار دور لعبه من عُرف طويلًا بالملاك وما زال يثير جدلًا إلى يومنا هذا، هو لقب أشرف مروان صهر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الذي شغل منصب سكرتير الرئيس أنوار السادات ابان الحرب .

الجدال حول دوره عاد يطفو على السطح مع كشف الموساد الإسرائيلي مؤخرًا عن الاف الوثائق الجديدة والسرية من فترة الحرب والتي وصفت الملاك بأهم جاسوس في تاريخها بعد منحه اياها معلومات قيل إنها ذهبية وغيرت وجه الحرب ومنعت هزيمة محتملة تحولت إلى انتصار وساعدت الجيش الإسرائيلي عبور القناة إلى مصر، ما جاء في وثائق الموساد مرفقًا بصورة لمروان مع الضابط المسؤول عنه في الموساد والمدعو "دوفي."

الوثائق أشارت إلى إن مروان هو الذي نقل لإسرائيل، التحذير من الهجوم المشترك لجيشي مصر وسوريا في الليلة التي سبقت اندلاع الحرب، ففي تلك الليلة تلقى ضابط الموساد "دوفي" رسالة مفادها أن مروان يريد مقابلته بداعي تسليمه معلومات هامة. وعلى الفور غادر دوفي ومعه رئيس الموساد بنفسه تسفي زامير ليلتقوا مروان في لندن، وبحسب إعلان الموساد حذر الوكيل المصري من احتمال الحرب مفيدًا بأن هجومًا سوري مصري سيأخذ اسرائيل على حين غرة وموعده يوم السبت وهو يوم عطلة الإسرائيليين والذي صادف أيضا مع يوم الغفران اليهودي، يوم يصوم فيه الجنود الإسرائيليين كغيرهم من الاسرائيليين.

الملاك ووفق رواية الموساد أورد للإسرائيليين بأن السادات جدي في قراره وأنه دعا أعضاء مجلس الأمن القومي لاجتماع سري وأبلغهم قراره ببدء الحرب قريبًا، وأنه أبلغ السوفييت بنية خرق وقف إطلاق النار قريبًا دون تحديد موعد.

ونقل مروان حسب الرواية معلومات حول مساعدات عسكرية تلقتها القاهرة وسعة التعبئة العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية وقائمة الأهداف وذكر أن السوريين يسعون لاستعادة الجولان وأن الحرب ستبدأ في المساء دون مشاركة الأردن، لكن الحرب اندلعت في تمام الساعة الثانية بعد الظهر. ومن بين المعلومات التي قدمها مروان وفق الموساد تتعلق بمواقع الاستراتيجية في مصر لتقع في مرمى الأهداف الاسرائيلية .

معلومات يرى البعض أن الدافع وراء كشف الموساد عنها هو الدلالة على حجم الاختراق كأحد أكبر انجازات الجهاز أو ربما محاولة اخفاء لخدعة، أما القاهرة التي نفت أن يكون مروان جاسوسًا لإسرائيل يرى البعض أن في انكارها محاولة للتستر على اخفاقات مخابراتها.ويزعم كثيرون، وعلى رأسهم رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية خلال حرب يوم الغفران، ايلي زعيرا، أن مروان كان عميلاً مزدوجاً، موقف يرى البعض ان من خلاله يريد زعيرا التغطية على اخفاقه في قراءة المباغتة العربية . وما يثير الغموض هو أن مروان أبلغ مرتين عن حرب وشيكة، لكنها لم تحدث. الموساد من ناحيته يؤكد ان مروان زود إسرائيل بمعلومات حول قرارات داخلية وحساسة وتحذيرات واضحة لا تتوافق مع الاحتمال القائل بأنه عميل مزدوج أو أنه تعمد التسريب ضمن خطة محكمة للمخابرات المصرية من أجل خداع اسرائيل .

* * *

i24NEWS: مجلة "موكادور" تخصص عددها الأول لـ"تنظيم الجماعات اليهودية بالمغرب: إكراهات التاريخ وتحديات الحاضر"

خصصت **مجلة موكادور للدراسات حول يهود المغرب**، عددها الأول لشهر أكتوبر/تشرين الأول 2023 لموضوع"**تنظيم الجماعات اليهودية بالمغرب: إكراهات التاريخ وتحديات الحاضر** "كتبه الباحث في تاريخ علاقات المسلمين واليهود بالمغرب أمين الكوهين، في ما تناولت كريمة نور عيساوي أستاذة تاريخ الأديان وحور الحضارات كلية أصول الدين بجامعة عبد المالك السعدي في تطوان(شمال المغرب) موضوع "الذاكرة والخلاص وأزمة الهوية في كتابات يهود المغرب: بعض مظاهر التسامح الحق"، وخالد أوعسو أستاذ التاريخ الراهن بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، تناول موضوع"المغرب الراهن والهجرة اليهودية،مساهمة أولية"، ومن جهته تناول الباحث بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية بجامعية مونستر بألمانيا، ياسين اليحياوي موضوع،"يهودية القرن الأول الميلادي سياقا تاريخيا لبولس والمسيحية المبكرة ."

وفي ذات السياق تطرق الباحث في التاريخ المعاصر بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، عبد الإلاه لعرج إلى موضوع "الرابطة اليهودية العالمية ومرتكزات تحديث التعليم اليهودي بالمغرب"، وتناول الباحث في التاريخ المعاصر،عبد الرحيم شهيبي، موضوع " مقال مستوطنة المغاربة(المغاربيم) في فلسطين:أصولها وأوضاعها إلى حدود سنة 1905، لمؤلفه ناحوم سلوش. وتطوّق الباحث في تاريخ المغرب من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، محمد العيساوي موضوع "قراءة في كتاب تجار السلطان للكاتب ميشال أبتبول"ومحمد البشير رازقي"يهود مدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن 19"(1860-1881)

جدير بالذكر أن المجلة صدرت عن مركز موكادور للدراسات والأبحاث النشر العلمي، والتي تهدف إلى نشر المعرفة العلمية، وتسعى للتعريف بتاريخ وتراث يهود المغرب عبر التاريخ انطلاقا من مقاربة علمية أكاديمية، التي تلتزم بالحياد والأمانة العلمية، وذلك تحت إشراف ثلة من الأساتذة ذو الاختصاص، وتضع خطها التحريري بعيدا عن أي إسقاطات أو خلفيات سياسية وأيديولوجية، مع الالتزام بالحياد والاستقلالية في تناول علمي رصين دون توجيه مسبق، وجاءت هذه المبادرة في سياق دسترة المكون العبري في دستور سنة 2011م،باعتبار هذا المكون كرافد من روافد الحضارة المغربية.

وأسست مجلة موكادور للدراسات حول يهود المغرب للعمل على وضع إطار للتخصص في الموضوع انطلاقا من مقاربات متعددة، تستحضر الأبعاد التاريخية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية والقانونية للمكون العبري في حضارة المغرب، نظرا لأهمية هذا الجانب المغيب في الدراسات الأكاديمية المغربية، وتسعى المجلة إلى تحقيقه من خلال الأهداف التالية:

. الانفتاح على الباحثين والمهتمين بتاريخ وتراث يهود المغرب والمختصين في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية المهتمة بالموضوع - مراكمة البحوث والدراسات المهتمة بيهود المغرب عبر التاريخ، ونشرها على البوابات وقواعد البيانات العلمية الخاصة بالنشر الإلكتروني - البحث في تاريخ وتراث يهود المغرب وتوثيقه والتعريف به، وجرد أهم الخصوصيات الحضارية المميزة للمكون العبري في تاريخ المغرب -اهتمامات المجلة: التاريخ والتراث-الرموز الثقافية والدينية اليهودية بالمغرب- تاريخ البيع/المعمار الديني والملاحات-التراث المادي واللامادي-تاريخ الهجرات اليهودية بالمغرب-التشريعات والقوانين اليهودية في تاريخ المغرب.

وكان مركز موكادور للدراسات والأبحاث في المغرب، قد أعلن في منتصف شهر مايو/ايار المنصرم، عن إطلاق مجلة جديدة خاصة بالدراسات حول يهود المغرب، تحمل اسم" "موكادور للدراسات حول يهود المغرب" سيصدر عددها الأول في شهر يونيو/حزيران الوشيك 2023، تهتم المجلة "بالمكون الثقافي المغربي اليهودي، في التاريخ والتراث، الرموز الثقافية والدينية اليهودية بالمغرب، تاريخ البيع والمعمار الديني والملّاحات، التراث المادي واللامادي، تاريخ الهجرات اليهودية بالمغرب، التشريعات والقوانين اليهودية في تاريخ المغرب، والقضاء اليهودي."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تدعو إسرائيل إلى خفض الدعم المالي لطلاب المدارس الدينية وتعزيز فرص العمل

أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إسرائيل بخفض الدعم الحكومي لطلاب المدارس الدينية من أجل سد ما قالت إنها فجوات اجتماعية واقتصادية واسعة. وفي تقرير سنوي صدر يوم الثلاثاء لتقييم كل دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انتقدت المنظمة العالمية إسرائيل على عدد من الجبهات، بما في ذلك سياستها الاقتصادية تجاه المجتمع الحريدي. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن "الفجوات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال واسعة" في إسرائيل، حيث أن "مجموعات معينة، وخاصة الحريديم والعرب الإسرائيليين، لديها تمثيل منخفض في قطاع التكنولوجيا الفائقة المزدهر، ولديها معدلات توظيف، ساعات عمل وأجور منخفضة."

ولمعالجة هذا التفاوت، دعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إسرائيل إلى "إلغاء الدعم الحكومي لطلاب المدارس الدينية وربط دعم رعاية الأطفال بتوظيف الآباء." كما اقترحت تعزيز خيارات رعاية الأطفال في البلدات العربية وكذلك ميزانيات التعليم في البلدات العربية.

ورد عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "يسرائيل بيتينو" المعارض، والذي تم إحباط جهوده لخفض الدعم للحريديم خلال فترة ولايته كوزير للمالية، على موقع X بأنه سعيد لأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "تتبنى نهجي بشكل كامل بشأن مسألة إنهاء الدعم للأشخاص الذين لا يحصلون على مهنة وتعليم، ويتهربون من الانضمام إلى القوى العاملة."

وبشكل منفصل، انتقدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إسرائيل بشأن تغير المناخ، قائلة إن "حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء في البلاد هي واحدة من أدنى المعدلات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" ونصحتها بمعالجة هذه القضية في عدد من الخطوات، بما في ذلك استخدام بعض عائدات الضرائب البيئية لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتحسين وسائل النقل العام. كما دعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى زيادة مساحة الأراضي العامة المتاحة لمنشآت الطاقة الشمسية.

وجاءت الاقتراحات لإنهاء الدعم للحريديم بعد أن وافقت الحكومة في وقت سابق من هذا العام على ميزانية تضمنت تخصيص 13.7 مليار شيكل (3.7 مليار دولار) من أموال الإئتلاف لدعم المؤسسات الحريدية، بما في ذلك تخصيص حوالي 3.7 مليار شيكل (960 مليون دولار) لزيادة ميزانية الرواتب في المؤسسات الطلابية الدينية. وقدم حزب الليكود بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وعوداً سخية بتقديم مليارات الشواقل لضمان دعم شركائه في الائتلاف من اليهود المتشددين واليمين المتطرف، بما في ذلك التمويل الوفير للتعليم الحريدي والمبادرات الدينية.

وحذرت دائرة الميزانيات بوزارة المالية في ذلك الوقت من أن تخصيص الأموال للمؤسسات والمبادرات الحريدية يخلق حوافز

سلبية للرجال الحريديم للبحث عن عمل، وسيضر بسوق العمل في البلاد والاقتصاد ككل. وفي الوقت نفسه، أوقف وزير المالية بتسلئيل سموتريتش تحويل مئات الملايين من الشواقل إلى البلديات العربية، بما في ذلك الملايين لبرنامج لدمج السكان العرب في القدس الشرقية في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية. ووافق سموتريش في النهاية على تحويل الأموال بشرط إنشاء برنامج رقابي.

وفي الأسبوع الماضي، وافقت اللجنة المالية في الكنيست على تخصيص مئات الملايين من الشواقل لمختلف المبادرات التعليمية الحريدية. ووافقت اللجنة أيضا على تحويل مبلغ 200 مليون شيكل (52 مليون دولار) في نهاية المطاف إلى البلدات والمدن ذات الأغلبية العربية، على الرغم من أن الانتظار لتطبيق آلية الرقابة، مما أثار اتهامات بالتمييز من قبل المشرعين العرب.

وفي يوليو 2021، في ظل حكومة بينيت-لبيد السابقة، غيّر وزير المالية آنذاك ليبرمان معايير الحصول على إعانات الرعاية النهارية للأطفال الصغار حتى سن الثالثة بطريقة استبعدت 18 ألف عائلة حريدية كان الأب فيها طالب يشيفا بدوام كامل.

وكان هدف ليبرمان المعلن هو "القضاء على الحوافز لتجنب الانضمام إلى سوق العمل" والتي قال إنها نتيجة الدعم في شكله الحالي. وقدم ثلاثة محامين خاصين من الحريديم التماسًا إلى المحكمة، بحجة أن خفض الدعم سيخلق صعوبات اقتصادية شديدة للعائلات الحريدية. ووافقت المحكمة العليا جزئيا، وحكمت بأن إنهاء الدعم بأثر فوري سوف يلحق ضررا كبيرا وفوريا بميزانيات الأسر التي تتلقى الإعانة دون منحهم الوقت للاستعداد اقتصاديا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو لديه خطة جديدة إشكالية للغاية لإعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة

بقلم طال شنايدر

قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عدة مرات في الأسابيع الأخيرة، خلال اجتماعات مع زعماء في الخارج وفي مقابلات باللغة الإنجليزية، أنه لا يزال ينوي تنفيذ ما أسماه "تصحيحا بسيطا أو طفيفا" للجنة اختيار القضاة، من أجل إعادة التوازن بين فروع الحكم، على حد تعبيره. ويعتقد المقربون من نتنياهو أن ما يدور في ذهن رئيس الوزراء هو اقتراح سخي لن يكون لدى المعارضة أي سبب لمعارضته. علاوة على ذلك، يشيرون إلى أنه إذا عارضت المعارضة الاقتراح، فإن الإئتلاف سيقدمه رغم ذلك، مع الاعتماد على الدعم الشعبي. من الصعب معرفة ما يقصدونه بهذا بالضبط؛ ربما القصد هو الدفع بالاقتراح عبر الكنيست بينما يزعم الائتلاف أنه يتمتع بإجماع واسع على أساس استطلاعات الرأي العام الداعمة.

وستكون إعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة على النحو التالي، كما يشيرون: وستضم اللجنة المكونة من تسعة أعضاء ثلاثة قضاة في المحكمة العليا، وثلاثة ممثلين عن الائتلاف، وثلاثة ممثلين عن المعارضة. على النقيض من ذلك، في ظل الظروف الراهنة، تضم اللجنة المكونة من تسعة أعضاء رئيسة المحكمة العليا؛ قاضيين آخرين في المحكمة العليا يختارهما قضاة المحكمة العليا؛ وزير العدل، الذي يرأس اللجنة، ووزير آخر في الحكومة؛ عضوين من أعضاء الكنيست يتم اختيارهما من قبل الكنيست في تصويت سري (عادة، ولكن ليس دائما، عضو كنيست واحد من الائتلاف وآخر من المعارضة)؛ وعضوين من نقابة المحامين الإسرائيلية يختارهما المجلس الوطني للنقابة.

بالإضافة إلى ذلك، بموجب إعادة تشكيل اللجنة المتوخاة، فإن تعيين أي قاض – في محكمة الصلح والمحكمة المركزية والمحكمة العليا – وكذلك تعيين رئيس المحكمة العليا، سيتطلب دعم سبعة من هؤلاء الممثلين التسعة. في الوضع الحالي، يتم تعيين قضاة المحكمة العليا بأغلبية سبعة من أعضاء اللجنة التسعة، لكن يتم تعيين رئيس المحكمة العليا والقضاة الآخرين في التسلسل الهرمي القضائي بأغلبية بسيطة. وبالتالي، وفقا للاقتراح الجديد المطروح، لن يكون لممثلي نقابة المحامين الإسرائيلية أي تمثيل في اللجنة. علاوة على ذلك، سيتم إلغاء التقسيم الحالي لممثلي الحكومة – وزيران

وعضو كنيست واحد من كل من الائتلاف والمعارضة. وفي سياق الاقتراح الجديد المطروح، تجدر الإشارة إلى النقاط الرئيسية التالية:

1 .في نهاية شهر مارس، تم تقديم التشريع الخاص بتغيير تشكيل لجنة اختيار القضاة رسميا إلى الكنيست للقراءتين الثانية والثالثة (الأخيرة). وبموجب هذا الاقتراح، الذي تم تعديله قليلا عن النسخة التي مرت بالقراءة الأولى، سيسيطر الائتلاف على جميع تعيينات القضاة تقريبا في جميع أنحاء التسلسل الهرمي القضائي، بما في ذلك أول تعيينين لقضاة المحكمة العليا في عمر أي حكومة. وحتى في الوقت الذي يدرس فيه نتنياهو النسخة الجديدة الموصوفة أعلاه، فإن هذا التشريع الجذري، الذي يمنح الأغلبية السياسية تقريبا كل السيطرة على التعيينات القضائية، من الممكن أن يصبح قانونا على الفور تقريبا، إذا اختار الائتلاف ذلك.

2 .بالنظر إلى الوضع الحالي للعلاقات بين الشركاء في الإئتلاف، لن يكون من السهل على الائتلاف التركيز بشكل فوري على تشريع اختيار القضاة عند عودة الكنيست من عطلته في 15 أكتوبر، وذلك لأن الحزبين الحريديين، "شاس" و"يهدوت هتوراة"، قد أعلنا أنهما لن يدعما أي تشريع يتعلق بالتعديلات القضائية حتى يتم تعديل قانون التجنيد لمنح إعفاء شامل من الخدمة العسكرية و/أو الوطنية-المدنية لطلاب التوارة بدوام كامل. التشريع الذي يسعى إليه الحزبان سيثير بكل تأكيد معارضة جماهيرية وسياسية واسعة. وحتى لو قام الائتلاف بتقديم قانون التجنيد المعدل، فإن يتسحاق غولدكنوبف وموشيه غافني من حزب "يهدوت هتوراة" كان قد أشارا إلى أنه لا يزال من غير الممكن الاعتماد على دعمهما لخطة الإصلاح القضائي. وليس من الواضح مدى مصداقية تلك التصريحات.

3 .الافتراض السائد بين الشخصيات الرئيسية في مكتب نتنياهو هو أن الاقتراح الجديد المطروح لإعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة ينبغي أن يكون مقبولا على زعماء المعارضة. هم يظنون بالفعل أنه ينبغي على المعارضة التمسك بالاقتراح بكلتا يديها. لكنهم يقولون إن زعيم المعارضة يائير لبيد (يش عتيد) وزميله زعيم حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس سيرفضان على الأرجح الاقتراح لأنهما يخضعان لمنظمي الاحتجاجات الجماهيرية الجارية ضد التعديلات القضائية. إلا أن أساس هذا التقييم بأكمله مغلوط. حقيقة أن ائتلاف نتنياهو يسعى إلى تغيير تشكيلة لجنة اختيار القضاة كانت في قلب الجدل العام المحتدم في الأشهر العشرة الأخيرة. إن تحويل اللجنة إلى هيئة يسيطر عليها السياسيون – حيث يكون ستة من أعضائها التسعة سياسيين، الذين سيركزون على مصالحهم السياسية القصيرة المدى – هي أمر ينطوي على إشكالية جوهرية. في الوقت نفسه، قد لا يكون جزء كبير من الجمهور من المعجبين بنقابة المحامين الإسرائيلية، ، في أعقاب الفساد والفساد المزعوم الذي أحاط بالرئيسين الأخيرين لنقابة المحامين، إيفي نافيه وآفي حيمي.

4 .إن التشكيل الجديد المقترح للجنة اختيار القضاة ينطوي على مشكلة جوهرية أخرى. ماذا سيحدث إذا انضم أحد أحزاب المعارضة للائتلاف؟ (حدث ذلك في عام 2016 عندما أصبح أفيغدور ليبرمان وزيرا للدفاع وانضم حزبه "يسرائيل بيتنو"، الذي كان حتى هذه اللحظة حزب معارضة مع ممثلين في لجنة اختيار القضاة، إلى الحكومة). سوف يختل التوازن في لجنة اختيار القضاة على الفور، وقد يحظى الإئتلاف بأغلبية مطلقة في اللجنة.

5 .كما وصف المحيطون بنتنياهو، ليس من الواضح تماما من الذي سيمثل المحكمة العليا في اللجنة. في بعض المناقشات السابقة، تحدث وزير العدل، ياريف ليفين، ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، سيمحا روتمان، عن تعيين قضاة متقاعدين في اللجنة، على أن يقوم وزير العدل بتحديدهم. من المؤكد أن مثل هذا النهج من شأنه أن يقوض فكرة وجود لجنة ذات ضوابط وموازين.

6 .إذا استمر نتنياهو بالتعهد باللغة الانجليزية بأنه يخطط فقط لإجراء تعديلات صغيرة في تشكيلة لجنة اختيار القضاة، ولكن أن يقوم في الممارسة العملية في عام 2024 هو وليفين وروتمان بتقديم تغييرات لوضع المستشارين القانونيين الوزاريين، وتشريع بشأن بند "التجاوز"، ومبادرات أخرى في خطة الإصلاح القضائية، فإن المعارضة والجمهور سيشعرون بكل وضوح بأنهم ملزمون بمعارضة أي تغيير قضائي، صغيرا كان أم كبيرا. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ليفين أصر قبل أسبوعين، حتى عندما كان نتنياهو يتحدث في الولايات المتحدة عن تعديلات صغيرة، على أن حزمة "الإصلاح" التي اقترحها ستسير كما تصورها. "حتى لو لم تكن هناك اتفاقات [مع المعارضة]، لا نية لدي بإلغاء الإصلاحات"، على حد قوله.

من جانبه، قال المتحدث باسم حزب "الليكود" الذي يرأسه نتنياهو، غاي ليفي، في الأسبوع الماضي إن التعديلات القضائية سيتم إقرارها، وإن كان بخطوات صغيرة، على مدى فترات مطولة. كما قال أن "الإصلاح لا يمكن إيقافه. إنه مثل الأمواج التي ترتطم بالشاطئ مرارا حتى تطغى عليه في النهاية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: وفد حكومي إسرائيلي يقيم صلاة في السعودية

بقلم لازار بيرمان

شارك وزير الاتصالات شلومو كرعي في صلاة صباحية في المملكة السعودية صباح الثلاثاء، مع لفافة توراة مهداة لحاكم المملكة التي تقترب من التطبيع مع اسرائيل. وأقيمت المراسم، التي تضمنت النصاب الشرعي، أو الـ"منيان"، المكون من 10 رجال على الأقل، في فندق كرعي، وشارك فيها ثلاثة يهود كانوا في الرياض لكنهم ليسوا جزءًا من وفد كرعي. وأظهرت الصور التي نشرها مكتب كرعي المشاركين وهم يرتدون شالات الصلاة التقليدية ويحملون الإتروج بجانب أغصان النخيل والآس والصفصاف، كجزء من الطقوس الخاصة لعيد العرش. كما أنهم قرأوا من لفافة صغيرة للتوراة، قدمها لهم "يهودي محلي"، بحسب المتحدث باسم كرعي. وكانت اللفافة ملفوفة بغلاف من اللباد، مع تطريز باللغات الإنجليزية والعبرية والعربية مكتوب عليها "الطائفة اليهودية، المملكة العربية السعودية." كما تضمنت إهداء باللغة العبرية إلى "الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد محمد بن سلمان وجميع وزرائهم ومستشاريهم."

ووصل كرعي، وهو يهودي متدين، إلى المملكة السنية مساء الاثنين، على رأس وفد إسرائيلي للمشاركة في المؤتمر الاستثنائي للاتحاد البريدي العالمي لعام 2023. وقام كرعي، الذي رافقه رئيس لجنة الاقتصاد بالكنيست دافيد بيتان، بالرحلة بعد أقل من أسبوع من قيام زميله في حزب الليكود حاييم كاتس بأول زيارة لوزير إسرائيلي. وتأتي هذه الزيارات في

الوقت الذي تقترب فيه إسرائيل والسعودية من التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بوساطة الولايات المتحدة والذي، إذا تم تحقيقه، سيمثل اختراقا تاريخيا لمكانة إسرائيل في الشرق الأوسط. ويضم وفد كرعي وبيتان 14 عضوا، بما في ذلك ممثلون عن وزارة الاتصالات وخدمة البريد ووزارة الخارجية، وفقا لمكتب كارهي. وقال كرعي في بيان، في إشارة إلى الشخصية التوراتية المنفية إلى بابل: "تماما كما فُتحت نوافذ بيت دانيال باتجاه القدس، كذلك في الرياض تمكنا من الصلاة والنوافذ مفتوحة في اتجاه القدس." وقال المتحدث باسم كرعي لتايمز أوف إسرائيل إنه سيلقي خطابا في المؤتمر سيركز على "التقدم وجسر للسلام."

وقال مكتبه أنه من المقرر أن يلتقي أيضا بالسفير الأمريكي لدى السعودية مايكل راتني وشخصيات عالمية أخرى من بينها وزير الاتصالات التركي.وقال مكتب كرعي إنه تلقى أيضا دعوة لزيارة عريشة محمد سعود، وهو مؤيد بارز لإسرائيل في الرياض.ولا يوجد في السعودية جالية يهودية محلية رسمية، على الرغم من أنه يعتقد أن المملكة تستضيف عددا من رجال الأعمال اليهود.وقال كرعي في بيان بالفيديو بعد وصوله إلى الرياض: "نحن هنا خلال عطلة عيد العرش، في مؤتمر دولي. سنلتقي بممثلين من جميع أنحاء العالم، وسنقرب السلام بين دولة إسرائيل والمملكة العربية السعودية."

وقال بيتان: "كل شيء يبدأ بخطوات صغيرة، وهذه هي البداية، وسنرى في المستقبل كيف تتطور الأمور لصالح دولة إسرائيل والسلام في الشرق الأوسط." وكل من كرعي وبيتان عضوان في حزب الليكود الحاكم الذي يتزعمه نتنياهو.

وجاءت هذه الصلاة بعد أسبوع بالضبط من وصول كاتس إلى السعودية لحضور مؤتمر منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ليصبح أول وزير يقود وفداً رسمياً إلى البلاد. وفي وقت سابق من الشهر الماضي، توجه وفد إسرائيلي مكون من تسعة موظفين إلى السعودية لحضور اجتماع لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو كمراقبين. وترأس الوفد رئيس سلطة الآثار الإسرائيلية وضم دبلوماسيين، بحسب مسؤول إسرائيلي. وتأتي هذه الزيارات في الوقت الذي تعمل فيه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لمحاولة التوسط في اتفاق تطبيع بين البلدين. وتطالب السعودية ضمن هذا الإطار أيضا من الولايات المتحدة إبرام اتفاقية دفاع مشترك كبيرة وصفقات أسلحة كبيرة، فضلا عن تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين.

وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي للصحافيين الجمعة أنه تم التوصل إلى "إطار أساسي" للاتفاق، لكنه شدد على أن الترتيب "المعقد" سيتطلب "تنازلات" من جميع الأطراف. وفي حديثه الشهر الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إسرائيل "على وشك" التوصل إلى صفقة تاريخية مع السعودية.

وجاءت هذه التعليقات بعد أيام من قول ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقناة "فوكس نيوز" إن "كل يوم نقترب" من تطبيع بلاده العلاقات مع إسرائيل، موضحا أن القضية الفلسطينية لا تزال عنصرا "مهما للغاية" في العملية، وأعلن أن السعودية ستضطر الحصول على سلاح نووي إذا فعلت إيران ذلك.

* * *

ماكور ريشون : في مواجهة استفزازات حزب الله: يجب على "إسرائيل" أن تفهم أن ضبط النفس ليس قوة

بقلم مردخاي كهانا

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إن إقامة خيام حزب الله يمر بصمت مضلل، في حين كان ينبغي أن يدق كل أجراس الإنذار لدى الكيان، وذلك لما يمثله من ضربة خطيرة لـ "الردع الإسرائيلي". يستغل حزب الله نقاط الضعف التاريخية لخط "الحدود الشمالية، حيث تم إنشاء الخط في عشرينيات القرن الماضي بموجب اتفاقية نيوكومب- باولا 1923، وتم تحديده في الثلاثينيات بالحجارة الحدودية. وبعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، قامت الأمم المتحدة بترسيم الحدود مرة أخرى ببراميل زرقاء كبيرة تفصل بينها مئات الأمتار.

في حادثة الخيم، تعدى حزب الله عمداً على الحدود، وعلى بعد عشرات الأمتار من خط الحدود الانتدابية خلال هذه الفترة، قام حزب الله بنقل الخيام بشكل متعمد ومحسوب عدة مرات متراً هنا وهناك، بحسب تقديراته إلى أي . مدى يمكن شد الحبل دون رد فعل "إسرائيلي"، وحتى الآن نجح في ذلك. هذا ليس حدثاً عارضاً، ففي العام الماضي، تزايدت جرأة حزب الله في الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها على السياج، مثل إقامة نقاط مراقبة عسكرية تحت ستار الحفاظ على الطبيعة، وتمزيق الأعلام ووسائل المراقبة التي تضعها "إسرائيل"، وتخريب السياج، كل هذا دون أي رد فعل من "إسرائيل". ولا ينبغي أن يكون هذا هو الحال ، ولم يكن هذا هو الحال في الماضي، في عام 2005، عندما كنت أخدم كقائد لوحدة ايغوز" نصبنا كميناً في منطقة مزارع شبعا خلال العملية، تعرفت القوة على راعي غنم بريء ، وهو بالطبع عنصر في حزب الله، كان يعبر الحدود على بعد أمتار قليلة، كجزء من محاولات حزب الله لاختبار عزيمة "قوات الجيش الإسرائيلي"، واستعدت القوات لإطلاق النار على الراعي، وضغط قائد الكمين على الزناد وقتله.

لا أسئلة ولا طلبات موافقة من قبل كبار المسؤولين، كانت هذه تعليمات المستوى القيادي والسياسي، وحزب الله في ذلك الوقت فهم الرسالة وفهم أنه لا يمكن اللعب معنا.

المستفزون ليسوا نشطاء بيئيين أو رعاة أبرياء، إنهم جزء من قوة الرضوان، "قوة الكوماندوز" التي أنشأها حزب الله على حدود الكيان والغرض منها مهاجمة واحتلال المستوطنات الإسرائيلية" المتاخمة للسياج في هجوم مفاجئ. ورغم أن هوية قوات حزب الله واضحة ومعروفة، وأنهم على بعد أمتار قليلة من خط الحدود، إلا أن "إسرائيل" تمتنع عن التحرك، وحزب الله اليوم يلتقط الرسالة ويصعد الاستفزاز التالي. والتهديد الذي يواجه الكيان ليس مجرد الاستفزازات، بل استعداد حزب الله لهجوم مفاجئ فوري

بعد مرور 50 عاماً على حرب "يوم الغفران، تغلق "إسرائيل" أعينها مرة أخرى، اليوم، كما في ذلك الوقت عند خط بارليف"، شاهدنا مراقبات "الجيش الإسرائيلي" تتمركز، والتقدم نحو خط القناة، والاستعدادات الأولية، وإزالة شبكات التمويه، كل شيء كان مرئياً. والآن، عندما ظهرت مذكرات "غولدا ومذكرات تلك الأيام في السلسلة الوثائقية الجديدة، من الممكن أن نفهم خطورة الأمور، وكيف رأينا كل شيء، ولكننا لم نفهم، وحتى اليوم فإن "إسرائيل" تبرر تقاعسها بمجموعة متنوعة من الأعذار المختلفة مثل هم مردوعين، مراكمتهم لقوتهم تجري على قدم وساق، ولن يهاجموا حتى يتم

استيفاء هذه الشروط أو تلك. و"إسرائيل" ترى التسلح والاستعدادات لاختراق الجدار والمكونات الأمنية التي بنتها على الحدود تتآكل، وهي لا تتحرك

إن سياسة الاحتواء الجديدة تبث الضعف، وهي رسالة سلبية وخطيرة للغاية في الشرق الأوسط الصعب، وهي التي حولت الفأر إلى جبل: حادثة مزارع شبعا والتي كان من الممكن أن تنتهي كحادثة صغيرة هي حادثة تكتيكية ذات رسالة واضحة، أصبحت في أذهان صناع القرار في "إسرائيل" وحزب الله احتمالاً وتهديداً بالحرب التي قد تندلع في كل لحظة. ويجب على "إسرائيل" أن تفهم أنه لا يوجد مكان للضعفاء في الشرق الأوسط، وأن ضبط النفس ليس قوة والضعف هو ببساطة ضعف، وخطير جداً، وأن الوضع الذي يستطيع فيه حزب الله أن يبدأ الحرب في أي لحظة هو وضع غير مقبول، إنها لعبة محصلتها صفر" وقد تؤدي إلى ثمن باهظ للغاية.

يجب على "إسرائيل" أن تتحرك بقوة ضد حزب الله على خط الحدود وما وراءه، وأن تعمل على إبعاد نشطاء وحدة رضوان والمطالبة بتنفيذ الاتفاقيات (قرار الأمم المتحدة رقم 1701 - آب / أغسطس (2006) التي من أجلها تتواجد الأمم المتحدة في جنوب لبنان، إن إزالة التهديد أو تدميره فقط هو الذي سيجلب الهدوء والأمن الحقيقيين لسكان الشمال.

* * *

إسرائيل اليوم: بشأن التطبيع مع السعودية: المنظومة الأمنية للعدو تخشى من عدم تعاطي "نتنياهو" مع توصياتها

تسارع المنظومة الأمنية للعدو في فحص ومعانيه ظروف التطبيع مع المملكة العربية السعودية، ورغم الفرصة الهائلة التي يتضمنها الاتفاق، يبدو من التفاصيل المعروفة الآن أن أحد بنوده هو توريد أسلحة متطورة للسعوديين، وهذا من شأنه أن يقوض التغول النوعي الذي يتمتع به الكيان والأسوأ من ذلك أنه قد يضر بـ "عقيدة بيغن"، أي السماح لدولة في المنطقة بوضع يديها على أسلحة نووية. فمن ناحية، فإن فوائد الصفقة هائلة، كما أن السياق الإيراني للصفقة مثير، لدى "إسرائيل" مصلحة واضحة في خلق جبهة مع دول المنطقة (المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي) ضد البرنامج النووي الإيراني، علاوة على ذلك، يتضمن الاتفاق تحالفاً دفاعياً أمريكياً مع المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تزيد الولايات المتحدة في إطاره من (جديد) تدخلها في المنطقة. ومن ناحية أخرى، يطالب السعوديون بالسماح بتنفيذ برنامج نووي للأغراض المدنية، لكنهم يعلنون أنه إذا امتلكت إيران سلاحاً نووياً عسكرياً، فإنها سوف تمتلكه أيضاً.

لن توافق "إسرائيل" على السماح للسعودية بوضع يديها على برنامج نووي، لأن هذه الخطوة ستؤدي إلى بدء سباق تسلح نووي في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقال مسؤولون كبار في المنظومة الأمنية للعدو في الأيام الأخيرة إنه بالرغم من القلق الشديد، وبالنظر إلى الفوائد والفرص الهائلة التي يتضمنها التطبيع مع المملكة العربية السعودية، فإن هناك حاجة على الأقل إلى فحص شامل وأساسي، الهدف هو محاولة تحديد وإحاطة المخاطر وإيجاد صيغة لا تسمح للسعودية بالتحرك نحو النووي من جهة، وتعطيها الشعور بأنها في طريقها إلى ذلك، ولكن في الحقيقة لا.

خلافاً لـ "اتفاقات أبراهام التي صاغها "نتنياهو" من دون إشراك المنظومة الأمنية، فإن المنظومة الأمنية تأمل هذه المرة أن يكون للموقف الأمني وزن ثقيل. لكن هناك مصادر في المنظومة تخشى ألا تحظى التوصية بالوزن الذي تستحقه، كون

"نتنياهو" يعلق آمالاً كبيرة على الاتفاق مع السعودية، إلى حد إخراجه من المستنقع العميق الذي غرق فيه منذ أن بدأت حكومته تحاول تمرير التعديلات القضائية، ويكمن الخوف في أن القرارات التي سيتم اتخاذها لن تكون موضوعية بحتة. وبعد أشهر منع فيها "نتنياهو" وزير جيشه يواف "غالانت من اللقاء بكبار المسؤولين الحكوميين الأميركيين في واشنطن، سيغادر "غالانت" بعد نحو أسبوعين إلى واشنطن للقاء وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن"، ومن المتوقع أن يكون الاتفاق مع المملكة العربية السعودية أحد المواضيع الرئيسية في المحادثات، إلى جانب البرنامج النووي الإيراني.

تدرك واشنطن المخاوف بشأن الاتفاق لدى الرأي العام الأمريكي وتأمل في تهدئة الأجواء من خلال موافقة خارجية من "حكومة نتنياهو" وتعول "إدارة بايدن" على "نتنياهو" لتوفير الختم الشرعي في الكونجرس وإضفاء الشرعية على الصفقة أيضاً في نظر الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، ومن المرجح أن تمارس إدارة بايدن" ضغوطاً شديدة على "إسرائيل" لإضفاء الشرعية على الصفقة. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يعطي "نتنياهو" لموقف المنظومة الأمنية الوزن المناسب، وأن يتخذ قراراته على أساس الاعتبارات الموضوعية فقط، وللتطبيع مع المملكة العربية السعودية أيضاً أهمية أمنية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على مستقبلها وحتى على وجود "إسرائيل" في الشرق الأوسط.

* * *

القناة 12: الألغام التي تواجه حكومة نتنياهو" في الدورة الشتوية لـ"الكنيست"

بعد أيام في 15 تشرين الأول (أكتوبر)، ستفتتح الدورة الشتوية لكنيست العدو، والتي من المتوقع أن تشعل من جديد القضايا الساخنة في النظام السياسي، أولاً وقبل كل شيء، سوف تطرح مسألة التعديلات القضائية مرة أخرى إلى الأجندة العامة، والتي إذا تم الترويج لها فمن المتوقع أن توسع الاحتجاجات التي لا تزال تحدث كل ليلة في جميع أنحاء الكيان.

قانون التجنيد، الذي أوضح اليهود الحريديم عدة مرات أن هذا القانون بالنسبة لهم هو على رأس قائمة الأولويات في الدورة المقبلة، سيكون تحديا حقيقيا لحكومة نتنياهو"، التوترات داخل الائتلاف ستواجه أيضًا اختبارًا كبيرًا، بما في ذلك قضية "عوتسما يهوديت" والتهديدات التي يطلقها رئيس الحزب "إيتمار بن غفير ، وهذه هي الألغام الثلاثة الرئيسية في الدورة الشتوية للكنيست:

1. قانون التجنيد والتحدي الذي سيواجهه "غالانت"..

من المفترض أن تضع حكومة نتنياهو " قانون التجنيد على رأس جدول أعمالها في المؤتمر المقبل، ويشكل هذا تحديا لها أيضًا لأن قضية المساواة في العبء أصبحت أكثر هيمنة في الخطاب العام مؤخرًا، ولذلك، تدرس حكومة نتنياهو " الترويج لنسخة مخففة نسبيًا من قانون التجنيد، والتي لن تتضمن على الأرجح إعفاء شاملا للحريديم، ولكن لا يزال من السابق لأوانه توقع الشكل الذي سيبدو عليه القانون. ويعتزم وزير جيش العدو يواف غالانت" الإصرار على إقرار قانون قيمة الخدمة" مع قانون التجنيد، الذي سيمنح المنتسبين للخدمة الإلزامية من خلال المنح أو من خلال الرواتب، زيادة

بمليارات الشواكل، وما يعيق هذا القانون هي وزارة مالية العدو، التي ليس من الواضح ما إذا كانت ستحول موازنة لذلك.

2 . مخطط أحادي الجانب واحتجاج واسع النطاق ؟

بعد أن نجحت في إقرار قانون إلغاء سبب المعقولية في نهاية الدورة السابقة، سيكون على حكومة "نتنياهو" أن تقرر ما إذا كانت ستستمر في التعديلات القضائية. وبحسب تصريحات "نتنياهو" في مناسبات مختلفة خلال فترة العيد فإن حكومته تعتزم الدفع قدمًا بالتغيير في تشكيل لجنة اختيار القضاة، والتوقف عند هذا الحد، وقال في مقابلة مع صحيفة بلومبرج: "سنجري تغييرا في لجنة اختيار القضاة، وبعد ذلك سنتوقف"، "هذا تقريبا ما تبقى، لأنني لا أعتقد أنه ينبغي لنا تشريع بقية الأشياء".

في اليوم السابق لاجتماع العليا لقانون إلغاء سبب المعقولية، نشر أن "نتنياهو" و"ليفين" يفكران في الترويج لمخطط أحادي الجانب لتشكيلة لجنة تعيينه القضاة، رئيس حكومة العدو يريد إبقاء تركيبة اللجنة كما هي اليوم، ولكن تغيير الأغلبية اللازمة لاختيار قضاة المحاكم المختلفة، بحيث يكون لـ"يريف ليفين" وأعضاء الائتلاف حق النقض في التصويت في اللجنة، وتغيير الأغلبية اللازمة لانتخاب رئيس المحكمة العليا مدرج أيضا على جدول أعمال "نتنياهو". ومن ناحية أخرى، يهتم ليفين بخطوة أوسع تشمل تغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة، وإذا كان مقدراً له مع ذلك العمل مع اللجنة بشكلها الحالي، فهو معني بالترويج لتحرك يستجيب للفترات التي يكون فيها اليمين في المعارضة، وتتقلص حينها صلاحياته في اللجنة بشكل كبير، ومع ذلك، ليس من الواضح كيف يمكن الدفع بهذا المخطط دون تغيير تشكيل اللجنة.

3 . التوترات مع "بن غفير"

خلال فترة عطلة الكنيست التي ستنتهي بعد نحو أسبوعين، كانت العلاقة بين "نتنياهو" و"بن غفير" على المحك أكثر من مرة، وأمس فقط، وبعد أنباء عن استبعاد بن غفير من اجتماع أمني تناول أيضاً قضايا تتعلق بشؤون وزارته، سارع "نتنياهو إلى التوضيح وقال: "إن أي محاولة لزرع الخلاف بيننا هي باطلة". بل إن "بن غفير هدد بأن حزبه "عوتسما يهوديت غير ملزم بالتصويت مع الائتلاف في أعقاب أزمة الأسرى قبل حوالي أسبوعين، وإذا استمرت هذه العقوبة، فإنها ستجعل من الصعب للغاية على الائتلاف أن يقوم بالتشريع، وقرر "بن غفير ذلك بعد أن تمكن رئيس حكومة العدو من "ثنيه"، وقال إنه رغم قرار" بن غفير بتشديد أوضاع الأسرى الأمنيين، إلا أن النقاش حول الموضوع سيؤجل إلى ما بعد الأعياد. بالإضافة لذلك، وعلى خلفية الاتفاق الذي يجري تشكيله مع السعودية، هدّد بن غفير قبل نحو أسبوع ونصف وقال إذا كانت هناك تنازلات للفلسطينيين، فسنحل الحكومة، وقالت مصادر مقربة من "بن غفير" إنه لن يوافق على صفقة مهما كان الثمن، وقال: "إذا بدأوا عملياً في تقديم تنازلات وانتهاك للسيادة فهذه علامة على أن غانتس سينضم، ولن نسمح بالسلام مقابل الأراضي".

* * *

موقع واللا : لحظة الحقيقة لسلاح الجو: في ظل الاحتجاج سيتعين على قائد سلاح الجو تحديد الكفاءة العملياتية

بقلم أمير بوحبوط

استعداداً للموافقة على الخطة متعددة السنوات في "الجيش الإسرائيلي"، سيقدم قائد سلاح جو العدو اللواء "تومر بار" لرئيس الأركان ووزير الجيش حالة الكفاءة العملياتية في السلاح، بما في ذلك نسبة الطيارين الذين فقدوا كفاءتهم، وذلك على خلفية عدم الامتثال للخدمة بسبب الاحتجاج على التعديلات القضائية. وقبل المناقشة سيُطلب من الطيارين المحتجين أن يقرروا ما إذا كانوا سيعودون إلى الطيران أو سيقالون. كما سيطلب من قائد سلاح الجو اللواء "تومر بار، أن يقدم خلال أسبوعين - إلى وزير الجيش يواف غالانت" ورئيس الأركان "هرتسي هليفي" المستوى الدقيق لكفاءة قوات سلاح الجو، وعدد الطيارين الذين فقدوا الكفاءة بعد 90 يوماً من توقفهم عن الطيران، وتأتي المناقشة التي ستجرى في 17 أكتوبر، استعداداً للموافقة على خطة عمل سلاح الجو، والخطة متعددة السنوات في "الجيش الإسرائيلي" التي سيتم تقديمها إلى المستوى السياسي.

في الأشهر الأخيرة، سمعت ادعاءات كثيرة حول كفاءة سلاح الجو في ظل تهديدات من الطيارين وأفراد الأطقم الجوية، بعدم الالتحاق بخدمة الاحتياط على خلفية التعديلات القضائية التي تروج لها حكومة نتنياهو"، في يوليو الماضي أعلن حوالي 230 طياراً احتياط احتجاجهم على التعديلات القضائية، وعن نيتهم عدم الالتحاق بخدمة الاحتياط النشطة، لأن "الحكومة"، وفقاً لهم تخلق أزمة عميقة تقوض جودة جيش الشعب.

الجداول الزمنية:

. أصدر اللواء "بار" تعليماته إلى القيادة العليا للسلاح وقادة الأسراب أنه بحلول 15 تشرين الأول (أكتوبر) سيتعين عليهم صياغة عدد القوى البشرية في السلاح ووضع كفاءة القوات، والذي سيتم فيه توضيح من الذي لن يعود إلى الطيران، ومن الذي سيعود إلى الطيران الكامل ومن لم يقرر بعد. في 17 تشرين الأول / أكتوبر، سيعقد قائد السلاح مناقشة موسعة مع جميع قادة الأسراب، وسيراجع قائمة الطيارين بأكملها، والفحص بالتفصيل كيفية المضي قدماً. وبهذه الطريقة سيشكل اللواء "بار" صورة واضحة، استناداً إلى أرقام دقيقة، حول الكفاءة العملياتية للقوات الجوية واستعدادها للحرب في سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك حرب متعددة الجبهات.

. الطيار الذي يعلن العودة إلى الطيران سوف يحصل على بدلة العودة إلى الكفاءة، والطيار الذي يتردد سوف تتم دعوته إلى محادثة شخصية، وفي نهايتها سيطلب منه اتخاذ قرار نهائي.

مستوى الكفاءة للحرب:

قائد السلاح اللواء "بار" هو من حدد مدة 90 يوماً دون طيران، فهذا بالنسبة له تجاوزاً لخط حرج له عواقب على كفاءة الطيار، وسيتم تسليم ملخص وضع السلاح كالمعتاد إلى "رئيس الأركان" ، و"وزير الجيش"، و"رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو"، وعلى ما يبدو أيضاً إلى رئيس لجنة الخارجية والأمن "يولي إدلشتاين".

احتياط ضد قائد السلاح

انتقد الطيارون الاحتياط قرار اللواء "بار" بتحديد فترة الـ 90 يوماً باعتبارها خطأً أحمر" - ووفقاً لهم، يمكنه انتظار قرار المحكمة العليا في هذا الشأن، حيث تقدر مصادر من داخل تنظيم الطيارين الاحتياط أن "هناك ضغوطاً على قائد سلاح الجو من أعلى من خارج الجيش، للإعلان عن مستوى كفاءة السلاح قبل قرار المحكمة العليا من أجل ممارسة وضغط سياسي وإعلامي. ووفقا للطيارين الاحتياط: "كانت هناك بالفعل حالات لم يحلق فيها الطيارون لأكثر من 90 يوماً بسبب تغيير أماكن عملهم، أو الإجازات الطويلة، أو الدراسة أو رحلات العمل الطويلة - ولم يتأثر سلاح الجو بذلك. كما ادعى جنود الاحتياط في سلاح الجو أن قائد القوة سيتعين عليه أن يختار ما إذا كان يخدم الملك أو المملكة - كل هذا قبل أن تقول المحكمة العليا كلمة عن نقطة الانكسار للطيارين، إذا قالت المحكمة العليا شيئاً الآن، فمن المتوقع أن يتخذ الطيارون قراراً، لكن هذا ليس هو الحال".

سلاح الجو في ظل الاحتجاج

في هذه المرحلة، يتركز الجزء الأكبر من العبء في السلاح على مدرسة الطيران، ومعظمها من مدربي الطيران في الاحتياط، وهناك أيضاً عبء في الأسراب. والأسراب في مدرسة الطيران حرصوا على استكمال الصفوف بقادة كبار وطيارين في الخدمة النشطة، بما فيهم جنود الاحتياط، وفي المختلفة يتم تعديل الجاهزية حسب النقص في الطيارين الاحتياط الذين أعلنوا أنهم لن يحلقوا حتى إشعار أو الذين طلبوا عدم استدعائهم في هذه المرحلة إلى خدمة الاحتياط.

احتجاج ضباط مقر العمليات في الجيش:

يزعم مسؤولو الاحتياط في القوات الجوية أن الفحص الذي يجريه حالياً قائد سلاح الجوي، يشمل بشكل أساسي أفراد الطاقم الجوي (الطيارين) وليس ضباط الاحتياط في مقر العمليات، الذين يشكلون العقل المدبر" التي تقف وراء المراقبة والسيطرة وتخطيط وتنفيذ العمليات الروتينية والطارئة ويبلغون من العمر 50 عاماً وما فوق، ويشغلون مناصب السيطرة والتخطيط.

* * *

أخبار 13: "جولد كنوبف" يواصل تهديده: "بمجرد عدم إقرار قانون التجنيد سأستقيل"

هدد رئيس حزب "يهدوت هتوراة ، وزير البناء والإسكان في حكومة العدو، يتسحاق جولدكنوبف"، مساء (الثلاثاء) بأنه إذا لم تتم الموافقة على قانون التجنيد" فإنه سيستقيل على الفور. وفي مقابلة صحفية، سئل "جولد كنوبف" عن الخط الأحمر عنده وعند الأحزاب الحريدية فيما يتعلق بقانون التجنيد، فأجاب: "الخط الأحمر والأزرق والأخضر والأصفر هو أنه بمجرد عدم إقرار قانون التجنيد سأستقيل". وتابع الوزير: لن أنتظر ولو دقيقة واحدة، ليس هناك ما يمكن التحدث عنه، أنا منصاع لتعليمات مجلس حكماء التوراة، ولهذا السبب تم إرسالي، وهذا كان الشرط قبل الانضمام للحكومة إذا لم يتم إقرار قانون التجنيد هذه المرة... ونحن لا نطلب شيئا قانون التجنيد". وتابع، "التعديلات و سبب المعقولية. الكل يأتي ليطلب شيئاً، وأنا لا أطلب شيئاً، اترك ما كان لي، قبل 75 سنة كانت الأمور جيدة، فقط قم بترسبخ ذلك لي في القانون حتى لا أقف عند الباب مثل المتسول يكفي أن تضعونا مثل الفقراء عند الباب طوال الوقت. ونحن كيهود نؤمن

بوجوب حفظ التوراة، رسخ ذلك في القانون، لا يطلب منك أن تعطيهم المال؟ لا تعطيهم، دعهم يجلسون ويدرسون حسب القانون، هم (أولئك الذين يريدون الدراسة) سيقدمون تأجيلاً كل عام ويأتون للحصول على موافقة.

وفي وقت لاحق من المقابلة، سئل "جولد كنوبف" كيف سيتصرف إذا طلب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو" تأجيل القانون، فأجاب: "لقد طلب بالفعل، أردنا إقرار قانون التجنيد، وقيل لنا إن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها ويجب الاستعداد والتحضير لذلك، هذه المرة لن ينفع، نحن نعمل مع عظماء إسرائيل، التأجيل الأول كان، والتسجيل الثاني كان والتأجيل الثالث لن يكون حتى أعضاء الليكود الذين يلعبون اليوم ويقولون نعم أو لا وأن لديهم مشاكل، سيتعين عليهم تقييم الأمور، في لحظة الحقيقة، ما هو جيد لكم؟ هل من الأفضل لكم الإطاحة بالحكومة أم أنه من الأفضل دعم بعض أبناء المدرسة الدينية الذين يمكنهم الجلوس والدراسة؟". وتأتي كلمات "جولدكنوبف" قبل أسبوعين تقريباً من افتتاح الدورة الشتوية و الثانية للكنيست الـ 25، وبعد أن وجه الأسبوع الماضي رسالة إلى سكرتير الحكومة "يوسي فوكس"، عندما ترك بطاقة على شكل مذكرة على طاولة الحكومة في ختام اجتماعها في ظل إلغاء اجتماع لرؤساء أحزاب "الائتلاف حول مشروع القانون.

في المذكرة التي تركها "جولد كنوبف " السكرتير مجلس الوزراء، جاء فيها: وفقًا لوعدك، سيتم وضع قانون التجنيد الإجباري على طاولة الكنيست الحكومة بتاريخ 15/10/23، أتمنى أن يتم الحفاظ على وعدك، وبالفعل فقد أعلن "جولد كنوبف" في المذكرة أن قانون التجنيد سيطرح على طاولة الكنيست في افتتاح الدورة الشتوية.

* * *

إسرائيل اليوم: هجوم يحمل رسالة ثلاثية: سوريا، إيران والسعودية

بقلم يوآف ليمور

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

على خلفية العمليات الاستراتيجية الدراماتيكية التي تجري في الشرق الأوسط، تواصل إيران وإسرائيل مناوشاتهما المستمرة – الأولى في محاولة لتسليح حلفائهما بوسائل حربية متقدمة؛ والثاني في جهد موازٍ لحرمانها من النجاحات من الأولى.

وكان هجوم الليلة الماضية المنسوب إلى سلاح الجو في شرق سوريا استمرارًا مباشرًا لهذه العملية. ويبدو أن إيران أرادت نقل صواريخ متطورة مضادة للدبابات إلى سوريا، وبحسب المعلومات فإن إسرائيل هاجمت القافلة التي نقلت هذه القوافل، وفي الماضي كانت مثل هذه القوافل تضم بشكل أساسي مكونات الصواريخ والقذائف الدقيقة، بالإضافة إلى مكونات مختلفة للدفاع الجوي والبحري، ويمكن الافتراض أن محاولة مماثلة تجري الآن.

وتبذل إسرائيل جهداً كبيراً في تحديد طرق التهريب ومهاجمتها في محاولة لتصعيب الأمر على الإيرانيين.

ووفقا لمركز حقوق الإنسان في سوريا، في عام 2022 هاجمت إسرائيل 32 مرة في سوريا، ومنذ بداية عام 2023 كان هناك بالفعل ما لا يقل عن 25 هجوما. وحتى منتصف العام الحالي، استخدم الإيرانيون بشكل رئيسي الطريق الجوي لنقل الاسلحة إلى سوريا، وكانت بعض الرحلات الجوية عسكرية، لكن معظمها كانت رحلات مجدولة لشركات مدنية تابعة لفيلق القدس الايراني، لنقل الأسلحة سرا، كما تم استخدام المساعدات الإنسانية المقدمة لضحايا الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في فبراير/شباط الماضي، لنقل المساعدات العسكرية.

ورداً على ذلك، نفذت إسرائيل سلسلة من الهجمات على المطارات في سوريا وعطلتها، للإشارة للنظام السوري إلى أن النشاط الإيراني له ثمن. وعلى إثر ذلك، خفضت إيران النشاط الجوي، وحولت الجزء الأكبر من جهود التهريب إلى الطريق البري الطويل، وهو طريق يبدأ في إيران، ويمر عبر العراق ومن هناك إلى سوريا. الهجوم الذي تم تنفيذه أمس بالقرب من دير الزور كان يستهدف محاولة التهريب هذه، وقد تطلب معلومات استخباراتية دقيقة ومستوى عالٍ من القدرة العملياتية المطلوبة من جانب القوات الجوية، حيث أنها شنت هجومًا على مثل هذه النطاقات.

إيران تتحرك

ويبرز هذا الصراع الإسرائيلي الإيراني في ضوء الأحداث الدراماتيكية التي تشهدها المنطقة، وأبرز هذه الجهود بالطبع هو الجهود المبذولة لتعزيز عملية التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، ومن ثم بين إسرائيل والدول الإسلامية السنية الأخرى. وتحاول إيران نسف هذه الخطوة، بل إنها وجهت دعوة مفتوحة للسعودية لـ"اختيار الجانب الصحيح"، زاعمة أن انهيار إسرائيل بات وشيكا. ومن غير المتوقع أن تستجيب السعودية لهذه الدعوة، لأسبابها الخاصة: فرغم التقارب المسجل في الأشهر الأخيرة بين طهران والرياض، والذي بلغ ذروته بتجديد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فإن السعوديين متشككون للغاية في الإيرانيين. والدليل الاستراتيجي على ذلك هو رغبتهم في إقامة تحالف دفاعي مع الأميركيين. والدليل التكتيكي على ذلك هو رفض فريق كرة قدم سعودي (الاتحاد من مدينة جدة) اللعب في الملعب الذي وضع فيه تمثال قاسم سليماني.

وإسرائيل بالطبع تريد تقريب السعودية منها وإنشاء جبهة مشتركة وقوية ضد إيران، ورغم أن النشاط العسكري في سوريا يتم بمعزل عن ذلك ولحرمان الاستخبارات العسكرية المتقدمة من العناصر المسلحة في الساحة الشمالية، إلا أنه بمثابة تذكير واضح للرياض بالخطر المستمر الكامن في إيران وضرورة عدم مهاجمتها والتوقف عن القتال ضدها.

* * *

هآرتس: موقف جديد ورائع لملك الأردن يسعى إلى جذب جيل الشباب الفلسطيني

بقلم تسفي برئيل

لم يكن الملك عبد الله، ملك الأردن، ليكون أكثر وضوحاً عندما تحدث بشكل مباشر عن عملية التطبيع التي يتم طبخها بين إسرائيل والسعودية. "هذا الاعتقاد، الذي يتبناه عدد من الزعماء في المنطقة والذي يقول بأنه يمكن التحليق فوق

فلسطين وعقد صفقة مع العرب والعودة، لا يمكن أن يعمل. والدول التي وقعت على اتفاقات إبراهيم مع إسرائيل أمامها اليوم صعوبة في التصرف بشكل علني في هذه المواضيع، في الوقت الذي يتم فيه قتل الفلسطينيين. لذلك، وإلى حين حل هذه المشكلة، فلن يكون هناك سلام حقيقي يوماً ما". في مقابلة مع المواقع الإخبارية "مونيتور" و"سمبور" في نيويورك بعد مؤتمر الجمعية العامة، قال: "في الغرفة فيلان: الأول الجيل الفلسطيني الشاب، الذي لا يعرف من هو وماذا يريد. والثاني هو إلى أين إسرائيل ذاهبة؟ هل تريد حل الدولة الواحدة أم الدولتين. أنا على قناعة بأن حل الدولة الواحدة -حسب تفسير إسرائيل- يختلف عن الحل الذي أفكر فيه".

أقوال الملك لم توجه لأذن إسرائيل فحسب، بل دوت في الأذن السعودية أيضاً، التي هي -حسب التقارير الأخيرة- على استعداد "لإبداء المرونة" بشأن "الشروط الفلسطينية"، قبل تقرير تطبيع العلاقات مع إسرائيل. "التحليق" فوق المشكلة الفلسطينية كان هو ما قصده الملك، والشرك الذي يحذر السعودية منه.

للملك الأردني بطن مليئة على إسرائيل، لا سيما على بنيامين نتنياهو. فالعلاقة بينهما تعاني من البرود الشديد. المقربون من الملك يتحدثون عن "وعود" لم يتم الوفاء بها، ووعود جديدة استهدفت إرضاء الملك. و"لكن"، أضاف مصدر رفيع في الأردن، "تعلمنا في السابق بأنه لا يوجد من نثق به لدى الطرف الإسرائيلي باستثناء رجال الاستخبارات الإسرائيلية الذين يعززون العلاقات بين الدولتين بنجاعة".

خوف الأردن من التطبيع مع السعودية ينبع، ضمن أمور أخرى، من توق غير خفي لدى محمد بن سلمان كي يكون "خادم جميع الأماكن الإسلامية المقدسة"، وليس فقط "خادم الحرمين"، مثلما هو لقبه الرسمي. هل ستعطي إسرائيل للسعودية مكانة رسمية في الحرم وتبعد الأردن الذي حصل على الوصاية عليه استناداً إلى اتفاق السلام مع إسرائيل؟ تقول مصادر إسرائيلية إن موضوع الأماكن المقدسة "خارج المجال" في النقاشات مع السعودية. "ستستمر إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها تجاه الأردن، وأيضاً الولايات المتحدة"، قال مصدر في وزارة الخارجية للصحيفة. ولكن هذه الوعود لا تقال بشكل علني. لم يكن هناك أي تصريح لإسرائيل أو للولايات المتحدة حول هذه القضية. والأردن يخشى أن تتبدد هذه الالتزامات في سيل الحماسة قبيل التطبيع.

تم طرح هذا الموضوع بالذات في لقاء قبل شهر تقريباً جرى في مصر، شارك فيه محمود عباس والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والملك عبد الله، واستهدف مناقشة المصالح المشتركة والتنسيق قبل التطبيع. وهكذا يرى الأردن، صاحب التجربة، أمام ناظريه مشهداً متكرراً للنقاشات التي سبقت صفقة الرئيس الأمريكي السابق ترامب "صفقة القرن"، التي جلس فيها الأردن على الكرسي ولم يشارك بشكل فعال. ويبدو أن إسرائيل والسعودية والولايات المتحدة الآن "تحلق" فوق الأردن وكأن العملية التي يمكن أن تؤثر على مكانتها في أوساط الفلسطينيين بشكل كبير لا تتعلق به.

أمام موقف الملك عبد الله الرسمي، الذي يتمسك بحل الدولتين، حتى لو كان يدرك بأنه حل غير واقعي، وإزاء موقف السعودية المرن وطبيعة الحكومة الإسرائيلية، هناك أصوات أخرى حول مسألة ماهية الاستراتيجية التي يرغب فيها الأردن. التقرير الذي نشره معهد السياسة والمجتمع في الأردن في آب، يقترح ثلاثة بدائل للسياسة المستقبلية.

الأول، إبقاء الوضع على حاله، والاستمرار في التمسك بحل الدولتين حتى لو تصريحياً، وتبني الموقف الأمريكي الذي لا يؤمن وبحق بإمكانية هذا الخيار.

الثاني، الاستعداد لحل "الدولة الواحدة" الذي يعني بالنسبة للأردن تراجعاً علنياً عن سياسته التقليدية، عملياً تحويل المشكلة الفلسطينية إلى مشكلة إسرائيلية. أي التنصل من كل مسؤولية للأردن عن مصير الفلسطينيين.

الخيار الثالث هو السير في الاتجاه المعاكس، وعدم التنصل من المسؤولية أو التمسك بوهم الدولتين، بل التدخل في سياسة الفلسطينيين بهدف بناء قيادة متفق عليها تشمل جميع التنظيمات الفلسطينية، أي حماس أيضاً، بهدف ضمان العلاقات بين الأردن والفلسطينيين وإعادة المكانة للمملكة كدولة راعية لهم. لم يتبنّ الملك عبد الله بعد توصيات هذا البحث، ولكنه أشار في المقابلة بشكل صريح: "نحن والولايات والمتحدة وإسرائيل والعرب، لا نعرف ما هو الجيل الفلسطيني الشاب، وإلى أين توجهه. علينا أن نصل إلى هذا الجيل الجديد".

هذا موقف جديد ومدهش، وإذا تبناه الفلسطينيون فربما يفرض على إسرائيل والسعودية ودول اتفاقات إبراهيم وعلى الدول التي ستنضم فيما بعد، والولايات المتحدة أيضاً، الاعتراف بمكانة الأردن وسلطته. وبذلك، ليس لا يقتصر الأمر على مشاركة الأردن في جميع الخطوات السياسية، بل واعتباره عنواناً لإدارة، إذا لم يكن سيطرة، ما يحدث في المناطق، وتحييد طموحات السعودية، وربما أيضاً كبح طموحات إسرائيل.

* * *

معهد السياسة الاستراتيجية: في ظل محادثات للتطبيع مع السعودية.. إسرائيل: "حان الوقت لاتخاذ قرارات مصيرية إزاء الفلسطينيين وشأننا الداخلي"

ترجمة: صحيفة القدس العربي

دولة إسرائيل بحاجة إلى اتخاذ قرارات مصيرية حول مستقبل وطابع الدولة. من جهة، هناك إمكانية لعقد اتفاق سلام تاريخي مع السعودية برعاية أمريكية. وفي المقابل، يتسارع الصراع حول طابع إسرائيل، ويمكن أن يتدهور ويصل إلى أزمة دستورية، بصورة قد تقوض أسس الديمقراطية والليبرالية في دولة إسرائيل، وتعمق المس بالأمن والحصانة القومية. كل ذلك في الوقت الذي تزداد فيه التهديدات الخارجية التي نواجهها. أولاً من جانب إيران وحلفائها في المنطقة، هذا يرسخ مكانتها كدولة حافة نووية، وتستمر في تعززها العسكري. إلى ذلك، يجب إضافة قابلية الساحة الفلسطينية للانفجار. وهذا الأمر ينعكس في تجدد الاحتكاكات العنيفة على حدود القطاع بمبادرة من حماس، والجهود التي تبذل لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل بواسطة عبوات ناسفة متطورة وبتدخل متزايد من إيران.

الصفقة السعودية – الأخطار

أقوال ولي العهد السعودي في المقابلة التي أجرتها معه شبكة "نيوز فوكس" بأنه "في كل يوم نقترب من اتفاق التطبيع مع إسرائيل"، أثارت التوقعات حول إمكانية التوصل إلى الاتفاق في الفترة القريبة القادمة. مع ذلك، ما زالت الطريق مليئة بالتحديات والعقبات.

تخصيب اليورانيوم

ترى إسرائيل أن طلبات السعودية لتطوير دائرة وقود نووي بشكل كامل على أراضي المملكة (تشمل القدرة على تخصيب اليورانيوم) والحصول على منظومات سلاح حديثة ومتقدمة، تجسد أخطاراً استراتيجية على الأمن القومي. هذا بسبب الخوف من البدء بسباق تسلح نووي إقليمي والمس بالتفوق النوعي للجيش الإسرائيلي. في خلفية ذلك اعتقاد بأن ولي عهد السعودية يسعى لأن تلتحق السعودية بإيران في الحصول على قدرة نووية عسكرية. وقد عبر عن ذلك في المقابلة مع "فوكس" عندما أوضح بأنه إذا قامت إيران بإنتاج قنبلة نووية فستسير السعودية في أعقابها.

القضية الفلسطينية

ربما تكون القضية الفلسطينية تحدياً مهماً آخر، هذا إزاء الطلبات المتوقعة التي لم يكشف عنها حتى الآن بشكل علني من جهة ولي عهد السعودية والرئيس الأمريكي. في المقابل، ثمة علامات استفهام حول استعداد وقدرة نتنياهو السياسية على الرد عليها بالإيجاب. يبدو أن الطلبات تشمل، ضمن أمور أخرى، الاعتراف بحل الدولتين والامتناع عن القيام بخطوات أخرى أحادية الجانب مثل توسيع المستوطنات ووقف سياسة العقاب الاقتصادي وإقامة قنصلية أمريكية في شرقي القدس. وربما تطلب السعودية والولايات المتحدة من إسرائيل نقل مناطق في "يهودا والسامرة" (من مناطق ج و/أو ب) إلى سيطرة كاملة للسلطة الفلسطينية.

المحور الراديكالي

يجب إضافة الجهود المتوقعة من جهة المحور الراديكالي بقيادة إيران إلى ذلك، من أجل إثارة الاستفزازات التي ستؤدي إلى تخريب، أو على الأقل تأجيل، المفاوضات. هذا بسبب التداعيات المباشرة للاتفاق على الوضع الاستراتيجي لأعضاء المحور. ليس عبثاً أن أعلن الرئيس الإيراني بأن التطبيع "لن ينجح."

الجدول الزمني

في نهاية المطاف، يمتد الجدول الزمني من أجل التوصل إلى اتفاق بضعة أشهر، بسبب الحاجة إلى مصادقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين وبسبب الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس في تشرين الثاني 2024. والمعنى أن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، سيضطر، في سنة الانتخابات، إلى تجنيد دعم ليس أقل من 16 عضواً في مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري والـ 51 عضواً من الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ، بما في ذلك أصحاب التوجهات العدائية تجاه ولي العهد السعودي، الذين لديهم توجهات انتقادية تجاه إسرائيل.

قابلية المنظومة الفلسطينية للانفجار

استئناف الاحتكاكات العنيفة على حدود قطاع غزة وإطلاق البالونات الحارقة بمبادرة من حماس، إلى جانب استمرار جهود الجهات الإرهابية في شمال "السامرة" لتنفيذ العمليات، كل ذلك يعكس قابلية كبيرة للانفجار، القائمة في المنظومة الفلسطينية.

يبدو أن الأحداث على حدود القطاع استهدفت تحقيق عدة أهداف في الوقت نفسه: الحصول على بادرات حسن نية اقتصادية أخرى من قطر، وتجسيد ثمن الخسارة لإسرائيل، ورسائل تحذيرية من خطوات استفزازية في الأماكن المقدسة في القدس. عملياً، يدور الحديث عن لبنة أخرى في إطار جهود حماس المستمرة لتحسين موقعها بخصوص القدرة على

العمل والدفع قدماً بالعمليات الإرهابية العنيفة، سواء في القطاع أو في مناطق "يهودا والسامرة" وحتى من لبنان. كل ذلك من أجل تمهيد الأرض لتطبيق الخطة الاستراتيجية لترسيخ سيطرتها في "يهودا والسامرة". هذه التطورات تدعو قوات الأمن لتنفيذ عمليات وقائية عميقة، بصورة تشكل عبئاً آخذاً في التزايد. في موازاة ذلك، تجنبت الحكومة اتخاذ خطوات لتعزيز السلطة، التي هي في الأصل في عملية تآكل، وعملياً هي تعمل على إضعافها. في الوقت نفسه، تدفع الحكومة قدماً بسياسة توسيع المستوطنات والضم الفعلي لمناطق في "يهودا والسامرة."

تعزز إيران متعدد الأبعاد

تشكل إيران التهديد الرئيسي لإسرائيل، وهي اليوم في عملية تعزز متعدد الأبعاد مع تحسين مكانتها في الساحة الدولية والإقليمية. كل ذلك ينعكس على الثقة بالنفس والجرأة المتزايدة على تحدي إسرائيل. في مجال النووي، ترسخ إيران مكانتها كدولة حافة نووية. وقامت حتى الآن بتجميع ما يكفي من اليورانيوم المخصب بمستوى 60 في المئة (121 كغم)، وهي الكمية التي تمكنها خلال فترة تبلغ بضعة أسابيع، مع قرار من الزعيم، من الوصول إلى مواد متفجرة تكفي لعدة رؤوس نووية. الاتفاق مع الولايات المتحدة على إطلاق سراح متبادل للسجناء مقابل تحرير 6 مليارات دولار مجمدة في كوريا الجنوبية (ربما أموال أخرى في العراق)، ويبدو أيضاً تفاهمات شفوية في المجال النووي. في هذا الإطار، نجحت إيران في الحفاظ على قدرتها في المجال النووي، وتعهدت في المقابل بالامتناع عن تخصيب بمستوى 90 في المئة (المستوى العسكري المطلوب لإنتاج القنبلة)، وإبطاء وتيرة التخفيض إلى مستوى 60 في المئة.

في المجال العسكري، تواصل إيران تحسين قدرتها العسكرية مع التأكيد على الصواريخ البالستية والطائرات بدون طيار. العلاقات الأمنية الوثيقة مع روسيا والانتهاء المتوقع في الشهر الحالي للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة (القرار 2231) على نظام آية الله، ربما تسمح لها بالصعود في هذه المجالات مقدار درجة. قرار إيران إبعاد ثلث المراقبين الدوليين للوكالة الدولية للطاقة النووية الذين يعملون في إيران، يجسد ثقة إيران في نفسها في الوقت الحالي. في موازاة ذلك، تعمل إيران على إذكاء العناصر الإرهابية بواسطة التوجيه والتمويل والتسليح والعبوات الناسفة. هذا بسبب رغبة في تشجيع العمليات الإرهابية ضد إسرائيل في "يهودا والسامرة" وقطاع غزة، وليس من لبنان، بسبب سعيها إلى الحفاظ على قدرات "حزب الله". إلى جانب ذلك، تواصل إيران جهودها لتنفيذ العمليات ضد أهداف يهودية وإسرائيلية في أرجاء العالم. وحسب أقوال رئيس الموساد، فإنه تم إحباط 27 محاولة كهذه منذ بداية السنة.

معان وتوصيات

يجب أن تعمل حكومة إسرائيل أولاً وقبل كل شيء على منع التدهور في الداخل وإعادة التماسك في المجتمع الإسرائيلي الذي هو أساس قوتنا منذ قيام الدولة. لذلك، يجب عليها الالتزام بأنه لن يتم تنفيذ أي تغييرات تشريعية بدون اتفاق واسع، والامتثال لقرارات المحكمة العليا. ثمة أهمية كبيرة أيضاً للتصريحات المتكررة للرئيس الأمريكي حول حاجة إسرائيل إلى الحفاظ على طابعها الديمقراطي كأساس للقيم المشتركة والعلاقات الوثيقة بين الدولتين.

بخصوص الصفقة مع السعودية، على إسرائيل أن تعارض أي خطة تمكن من تخصيب اليورانيوم في السعودية، والتأكد من أنه تم الحفاظ على التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي. في الوقت نفسه، وبسبب التداعيات الاستراتيجية والأمنية بعيدة المدى للاتفاق وإزاء دروس الماضي، نوصي بإجراء عمل لطاقم واسع وشامل من خلال دمج جميع الجهات

المهنية ذات العلاقة.

إزاء التصعيد في القطاع، خاصة في فترة "عيد المظلة"، وإلى جانب استمرار النشاطات الوقائية الحازمة، فإنه مطلوب إظهار الحساسية في كل ما يتعلق بالأماكن المقدسة وبؤر الاشتعال الأخرى المحتملة. لهذه السياسة أهمية خاصة بخصوص عملية التطبيع مع السعودية والعلاقات الخاصة مع الأردن.

* * *

هآرتس: برعاية الجيش: جبل عيبال في بؤرة الاستهداف.. والمستوطنون: "مذبح يهوشع"

بقلم هاجر شيزاف

زار آلاف من الإسرائيليين أمس الموقع الأثري الذي يظهر للعين مثل كومة حجارة عادية. عملياً، من الصعب الإشارة إلى أي شيء يميزه عن المواقع الأخرى المنتشرة في الضفة الغربية – كومة من الحجارة والصخور بأحجام مختلفة، بدون أي لافتة أو شرح. ولكن من استمع لشرح أحد المرشدين في المكان، أدرك بأن الأمر يتعلق بـ "مذبح يهوشع الموجود على جبل عيبال". هذا الادعاء مختلف فيه. فكثير من رجال الآثار لا يوافقون على تشخيص الموقع كمذبح، وبالأحرى مذبح يهوشع. هذه الحقيقة لا تمنع المستوطنين من الادعاء بأن الفلسطينيين يفعلون كل ما في استطاعتهم بهدف تدمير هذا الموقع التراثي المهم.

الوصول إلى الموقع الأثري في جبل عيبال لا يعتبر موضوعاً سهلاً. يدور الحديث عن موقع في منطقة "ب"، أي تحت السيطرة الفلسطينية المدنية، والوصول إليه يحتاج إلى مرافقة عسكرية. آلاف الزوار الذين أرادوا الوصول إلى الموقع أمس، قامت بتأمينهم وحدتان عسكريتان وقوات أخرى من حرس الحدود والشرطة. بادر إلى الزيارة المجلس الإقليمي "شومرون" الذي يروج منذ بضع سنوات للاعتراف بجبل عيبال في إطار حملة حوله – في محاولة ناجحة لدفع السلطات الإسرائيلية للعمل في المنطقة – رغم أنه حسب اتفاق أوسلو، موجود خارج المجال. ويكمن مبرر ذلك في ادعاء المجلس بأن السلطة الفلسطينية تحاول المس بهذا الموقع بشكل متعمد. بعد أن أصبحت "المعركة على منطقة "ج" شعاراً سائداً في الجيش ووسائل الإعلام الإسرائيلية، يبدو أن المستوطنين مستعدون للسير قدماً نحو المعركة على منطقة "ب."

"الحكومة الإسرائيلية لم تقف في المقابل عندما تقوم السلطة الفلسطينية بتنفيذ أحد الجرائم الخطيرة جداً هنا في جبل عيبال، والتي تتمثل بتدمير إرث"، قالت أوريت ستروك، وزيرة الاستيطان والمهمات الوطنية من "الصهيونية الدينية". والعضو الذي ينتمي لحزبها، تسفي سوكوت، جاء للدعم. تطرقت ستروك في أقوالها أيضاً إلى الحادثة التي جرت قبل سنتين، حيث أدت الأعمال التي نفذها مجلس قرية عصيرة الشمالية المجاورة، في حينه، إلى أضرار في مقطع من السور القديم في المنطقة. هذا الأمر أدى إلى ردود شديدة من قبل المستوى السياسي، بل وصل إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي وصفه بـ "حادثة خطيرة"، وحصلت هذه الحادثة على اسم "عمل داعش"، كما أطلق عليها نفتالي بينيت.

شارع شقه الفلسطينيون قرب الموقع ومنشورات عن نية القرية إقامة حي في المنطقة، أدت إلى عقد جلسة في الكنيست الثلاثاء الماضي. في هذه الجلسة قال ممثل الإدارة المدنية، آدم افيدان، بأنه أثناء شق الشارع مدار الحديث، لم يتضرر الموقع قط. مع ذلك، قال إن الإدارة المدنية صادرت معدات العمل في الموقع، وتم استدعاء رئيس المجلس، بسام

صوالحة، للتحدث معه، والتوضيح له بأن "أي عملية تخالف التفاهمات سيتم الرد عليها بقبضة حديدية من قبلنا، بكل الوسائل المتاحة لنا، سواء من ناحية قانونية أو سياسية". ورغم أن افيدان أشار إلى وجود إشكالية معينة بالنسبة للإدارة المدنية من أجل العمل في منطقة "ب"، فقد أكد أن "أي مس بموقع آثار أو موقع ديني سيتم علاجه من قبلنا، وسنمنعه بكل الطرق". هذا رغم أن اتفاقات أوسلو نصت على أنه لا يحق لإسرائيل العمل في منطقة "ب" في كل ما يتعلق بالآثار.

أيضاً بالنسبة للضفة الغربية، يعد جبل عيبال مكاناً بعيداً، ومن أجل الوصول إليه يجب السفر نحو نابلس والاستمرار من هناك في السير في طريق متعرجة ووعرة، وبعد ذلك الصعود إلى شارع آخر منحدر إلى القمة التي تخلو من أي شيء إلا موقع عسكري وأشجار زيتون وموقع أثري مختلف فيه. من أجل الحدث، تم إغلاق أحد مداخل قرية عصيرة الشمالية القريبة من الموقع. وعند الوصول إلى قمة الجبل، تلقى القادمون الأعلام من المجلس الإقليمي "شومرون"، وثمة علم طبعت عليه صورة الهيكل، ومكتوب عليه "ابنوا لي هيكلاً"، بعدة لغات، وبالطبع هدايا للأطفال في العيد، بالونات وفوشار ومنصة مع موسيقى.

تمتع القادمون بسماع المغني شولي راند، في الوقت الذي رقص فيه الشباب في حلقة أسفل المنصة وتجول مهرج على العصي بين الجمهور. بعض العائلات جلست أيضاً تحت مظلات العرش التي أقيمت في المكان. كلوديت وأنال، المهاجرتان من فرنسا ويبدو أنهما علمانيتان، جاءتا إلى الحدث في حافلة مع مجموعة منظمة من "نتانيا". "هذه نزهة، مشهد جميل. ليس كل من في الحافلة متدينون"، قالت كلوديت. "أنا لا أعرف هذا المكان. هذا جميل جداً. ليست نزهة مثل طبريا أو القدس التي هي عزيزة جداً. هذا شيء آخر". حسب قولها، فإن الحديث لا يدور عن زيارة أولى تقوم بها في "المناطق" [الضفة الغربية]. ومرشدة المجموعة اعتبرتها "صهيونية جداً."

وللوصول سيراً على الأقدام من المنصة الرئيسية إلى الموقع الأثري، استمر القادمون مسافة 2 كم، الذي في نهايته هبوط حاد جداً. على الطريق المؤدية إلى الموقع، كان هناك طفل يركض وهو يحمل قنبلة غاز، يبدو أنه وجدها على الأرض. وكان ملصق على عربة لنقل المعدات كتب عليه "العدالة لبن أوليئيل"، وكثير من الآباء حاولوا السير مع عربات الأطفال الرضع في هذه الطريق الترابية.

تم حفر الموقع في حفريات أثرية قامت بها بعثة من جامعة حيفا قبل أربعين سنة. كان يقف على رأس هذه البعثة البروفيسور آدم زرتل، الذي قال إن الجبل موقع المذبح الذي أقامه يهوشع بن نون بعد دخول بني إسرائيل إلى البلاد، كما هو مذكور في التوراة. مع ذلك، هذا رأي لا يقبله معظم رجال الآثار الذين يختلفون حول تشخيص الموقع وتأريخه وطريقة استخدامه. رغم ذلك كله، فإن من يأتون إلى موقع المذبح حصلوا على مطويات تبدأ بجملة "أمامك زيارة من الزيارات المهمة والمثيرة التي شاهدتها في حياتك: مذبح اكتشف بكامله."

في الموقع، شرح مرشدون للقادمين عن الموقع وأثناء عرض صور "زرتل" وصورة تظهر نموذجاً للمذبح. "إذا كان هذا الموقع هو حقاً مذبح يهوشع فيحق أن نصادق على التوراة كلها"، قال المرشد نتنئيل. هذا الشرح ختمه بالقول إن الفلسطينيين يدمرون المكان. "الوصول إلى هنا طوال الأسبوع، هذا ما نحاول أن نفعله"، قال. "هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن القيام به من أجل ألا يصبح هذا الموقع موقع تراث عالمي مثل أريحا". في الشهر الماضي، أعلنت اليونسكو عن

تل أريحا موقع تراث فلسطيني.

عملياً، الآن يتم في الموقع إجراء جولات، لا سيما في فترة الأعياد، على الأقل مرتين في السنة. قبل سنتين، في أعقاب ما نشر في وسائل الإعلام عن الضرر الذي لحق بالمكان، بادر المجلس الإقليمي "شومرون" إلى إجراء حدث كبير آخر. حسب تقدير المجلس، فإن حدث أمس يعد أكبر، وقد جاء إليه عشرات آلاف الأشخاص.

في السنة الماضية نقل مستوطنون تراباً بعد عملية حفر من قبل "زرتل" في الموقع، إلى مستوطنة "شفيه شومرون". جرى الحفر بدعم الجيش، وبدون رخصة للحفر وبمساعدة متطوعين من معهد آثار إفنغلستي في أمريكا. في إطار الاحتفالات بالعيد المتعلقة بالمكان، سيقام حدث دعي إليه أطفال من أجل غربلة تراب من الموقع، الذي يتم تسويقه على أنه "ذكرى توراتية لكل العائلة". على سؤال "هآرتس" رد يوسي دغان، رئيس مجلس "شومرون"، وقال إن نقل التراب تم بشكل قانوني. ولكنه رفض ذكر اسم من صادق على ذلك. غربلة التراب تحتاج إلى مصادقة سلطة الآثار المخولة.

رئيس مجلس عصيرة الشمالية، عارض في محادثة مع الصحيفة الادعاء بأن الفلسطينيين يريدون المس بالموقع. "هذا موقع أثري على مساحة 9 دونمات. نحن نحافظ على الموقع الأثري ولا نمسه بسوء. وهناك أراض خاصة حوله"، قال. "هناك خطة لإقامة حي في المنطقة، والسلطة الفلسطينية أعطت رخص البناء". وحسب قوله، كان المجلس يريد تطوير موقع سياحي هنا، لكنه يفترض أن الجيش سيمنع هذا الأمر.

وقال أراد ألون، وهو من منظمة "عيمق شفيه"، إن الحملة بخصوص جبل عيبال وتحويله إلى موقع رئيسي بدأت قبل بضع سنوات عندما كانت في تلك الفترة خطة للقرية الفلسطينية من أجل تحويله إلى موقع سياحي. وفيما يتعلق بحقيقة أن إسرائيل تعمل في المنطقة "ب"، قال إن إسرائيل تستخدم القانون الدولي بشكل ساخر. "القانون الدولي ينص على أن لإسرائيل مسؤولية مطلقة من أجل الحفاظ على الآثار في أرجاء الضفة الغربية، لأنها منطقة محتلة. هكذا، تدعي الدولة بأنه تم إعطاء المسؤولية للسلطة الفلسطينية في مناطق "أ" و "ب". ولكن عندما ترى إسرائيل بأن هذه السلطة لا تقوم بعملها، فحينئذ يجب عليها القيام بذلك، قال. وحسب قوله، يوجد في المنطقة "ب" وضع غير معقول، والسلطة الفلسطينية هي الجهة المسؤولة عن إنفاذ قانون الآثار، لكن في كل ما يتعلق بسرقة الآثار، مثلاً، فإن الجهة المخولة بالعمل هي سلطة الآثار التي تمنعها إسرائيل من العمل في المنطقة "ب" لأنها جهة أمنية.

أثناء العودة من الموقع الأثري، وجد كثيرون صعوبة في تنظيم النفس في الصعود الحاد إلى قمة الجبل. دوفيف بندنغر، من مستوطنة "نيريا"، جاء إلى المكان مع أولاده. "هذا جيد لـ "عيد المظلة"، لقد نشر "شومرون" بأن هناك موقعاً نادراً جدا، بشكل عام لا يسمحون لليهود بالوصول إليه. لذلك جئنا"، قال، وهو يعمل كحاخام في مستشفى "هيلل يافه". "هذا مكان لا يسمحون بالدخول إليه. لذلك، ثمة أهمية للسيطرة. وإذا تم القدوم معاً فمن السعادة الكبيرة رؤية أبناء شعب إسرائيل وهم يتنزهون في طول البلاد وعرضها."

رئيس المجلس الإقليمي "شومرون"، دغان، قال في هذا الحدث ما أمله كثيرون في أعماقهم "أرض إسرائيل ودولة إسرائيل ستجسد سيادتنا، من هذا المكان في جبل عيبال، في مذبح يهوشع بن نون، سيكون موقعاً تراثياً مناسباً لمكان رئيسي في تاريخ شعب إسرائيل، الشعب الخالد."

* * *

هآرتس : دوس على مقابر المسلمين وبصق وإهانة "مرابطات" وصلاة توراتية.. وبن غفير: سنفتح "الحرم" لليهود طوال الأسبوع

بقلم نير حسون

شوهدت صور احتفالية لعشرات آلاف اليهود في "عيد المظلة" وهم يرتدون الشالات الدينية التقليدية ويحملون أغصان اللولب والخشخاش ويشاركون في مراسم مباركة الكهنة في ساحة حائط المبكى في القدس. الأحداث الكبيرة مرت بهدوء، لكن ثمة أصوات أخرى ومظاهر احتفالية في البلدة القديمة وحول الساحة.

في باب الساهرة، غير بعيد عن "حائط المبكى" [حائط البراق]، تم توثيق عشرات اليهود وهم يبصقون على المؤمنين المسلمين وعلى الكنائس. في باب السلسلة، بالضبط فوق ساحة "حائط المبكى" تم توثيق شرطية من حرس الحدود وهي تدفع امرأتين فلسطينيتين، وفي الحرم تم توقيف يهود حاولوا السجود وتأدية الصلاة. وفي الأسبوع الماضي، في إطار جولة حول أبواب الحرم، شوهد أبناء شبيبة يهود وهم ينشدون ويصلون ويدوسون على القبور في مقبرة باب الرحمة القريبة من باب الرحمة، أحد أبواب الحرم. قد تكون هذه إشارات أولية على الوضع الذي يمكن أن يتدهور في الواقع المتوتر أصلاً، حيث وزير الأمن الوطني، إيتمار بن غفير، يستمر في تولي منصبه وكأن مهمته إشعال المنطقة وليس تهدئتها.

باب السلسلة أحد نقاط الاحتكاك الكثيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في البلدة القديمة. وهو باب الخروج الرئيسي لزوار الحرم من اليهود. هناك تنتظر النساء المرابطات، وهن نساء مسلمات يعتبرن أنفسهن مدافعات عن الحرم. منظمة المرابطين التي تنظم عملية النقل للدفاع عن الحرم، اعتبرت خارج القانون، لكن النساء ولا سيما المقدسيات يواصلن القدوم، ويقفن على المدخل ويحملن القرآن ويطلقن نداءات التكبير نحو اليهود الخارجين من الحرم. وعندما تخرج مجموعة يهود، يقوم رجال الشرطة بالفصل بين النساء وبينهم، ويحاولون إخلاء الطريق أمام اليهود.

في هذا الوضع، تم أمس توثيق شرطية من حرس الحدود وهي تدفع امرأتين فلسطينيتين وتسقطهما أرضاً. نشر في الشبكات الاجتماعية الفلسطينية عدة أفلام فيديو ظهر فيها رجال شرطة وشرطيات من حرس الحدود وهم يدفعون المرابطات. المتحدثون الفلسطينيون تحدثوا عن دافعين أساسيين يشكلان حافزاً للشباب من أجل تنفيذ العمليات – المس أو الاشتباه بالمس بالمسجد الأقصى، أو المس بالنساء وإهانتهن. بهذا المعنى، فإن الأفلام التي شوهدت أمس تعدّ أنباء سيئة.

قد يكون الحافز الثاني ناجعاً. نجحت منظمات الهيكل في جلب 1800 يهودي أمس، حسب ادعاءها، لزيارة الحرم بهدف العبادة. وتحدثت الأوقاف الإسلامية عن عدد أقل بقليل، 1500 شخص. ومهما كان العدد، فالأمر يتعلق بإنجاز. قامت الشرطة قبل العيد بإبعاد عشرات النشطاء الفلسطينيين عن الحرم. وفي الأيام الأخيرة، يمنع رجال الشرطة دخول الشباب الفلسطينيين تحت سن 40 سنة إلى الحرم. في الأسابيع الأخيرة، منع أيضاً دخول سكان الضفة الغربية الذين يأتون إلى القدس بهدف العمل أو العلاج.

هذه القيود أدت في السابق وبشكل فوري إلى زيادة التوتر في الشوارع القريبة من بوابات الحرم. في هذه المرة وبسبب عدم تزامن مناسبات للمسلمين مع الرزنامة اليهودية، باستثناء المرابطات وعدد من النشطاء المتعصبين، لم يسجل أي احتجاج جماهيري على بوابات الحرم. مع ذلك، قد يؤدي استمرار الاستفزاز والضغط في نهاية المطاف إلى رد من قبل الفلسطينيين.

وثمة أنباء سيئة أخرى وفرها الوزير بن غفير كالعادة. ففي رسالة أرسلها أول أمس لأعضاء الكنيست من اليمين الذين احتجوا على معاملة الشرطة للزوار اليهود في الحرم، دافع وقال بأن الشرطة الخاضعة له قد غيرت أسلوبها مع الزوار اليهود. وكتب: "أنوي الاستمرار في التقدم نحو الحرم، وسأواصل العمل على ذلك بإخلاص... أنا أؤيد جلسة للكابنيت فوراً وعقد جلسة حول فتح الحرم سبعة أيام في الأسبوع أمام اليهود، مع إعطاء الإمكانية للصلوات المعتادة وما شابه". أنهى بن غفير الرسالة بأمل أن "وزراء الصهيونية الدينية ووزراء الليكود في الكابنيت سيؤيدون هذه الإجراءات، رغم أنهم هم أنفسهم يعارضون الزيارات إلى الحرم".

الوضع الراهن في المسجد الأقصى في هذه الأثناء ليس بيد إيتمار بن غفير. المحاولة السابقة تدل على أن احتمالية تغييره ضعيفة جداً. رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، اكتوى عدة مرات من الحرم، بدءاً بأحداث نفق "الحشمونئيم" في 1996 ومروراً بانتفاضة السكاكين في 2015 وانتهاء بأحداث البوابات الإلكترونية في 2017. في كل مرة كان، دفع إسرائيليون وفلسطينيون بحياتهم ثمناً لعدم المسؤولية والطيش. نتنياهو السنوات الأخيرة يتعامل بشكل جدي مع تحذيرات جهاز الأمن فيما يتعلق بما يحدث في الحرم، ويحاول تقليص ارتفاع اللهب. ولكن مثلما في مواضيع كثيرة في إدارة الدولة في السنة الماضية، فمن غير المؤكد أن دفة القيادة في يده فيما يتعلق بموضوع الحرم.

* * *

معاريف: نتنياهو "بعد العيد"

بقلم أفرايم غانور

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع\ مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

خلال عطلة "عيد العرش" حصل مصطلح "بعد العيد" على معنىً كبير وأكثر أهمية، حيث من الواضح والمعروف ألا مثيل له في حل المشاكل في فترة الأعياد، فمَن منا لم يسمع، ولم يستخدم، هذه الذريعة الذائعة الصيت لتأجيل المشاكل، والتعيينات والالتزامات. في الأسبوع القادم سنصل بالفعل إلى أيام "ما بعد العيد" تلك، ومواجهة جميع المشاكل التي أجلت أو رفضت وأزيحت جانبًا، سيما من قِبل الحكومة، التي تعتبر حسب أدائها الفاشل وإنجازاتها القليلة ووعودها التي لم تتحقق، وبحق، الحكومة الأكثر فشلًا في تاريخ إسرائيل.

رغم أنه ما يزال هناك الكثيرين ممّن يؤمنون بأن "ما بعد العيد" ستثبت أنها كانت جديرة بالأغلبية التي حصلت عليها من الشعب الإسرائيلي، ولا شك بأن الكثيرين كانوا يريدون الانضمام إلى هذا التفاؤل الذي ليس له محل في الوجود أو التحقق لأسباب كثيرة. من يتوقع "بعد العيد" التغييرات في أداء هذه الحكومة، فليتوقع الكثير من الخيبة.

والسبب في ذلك هو رئيس الحكومة نتنياهو، الذي بدلًا من أن يحكم ويسيطر على حكومته - كما فعل لسنوات طويلة - يتبع سياسة نجاة شخصية، ويلعب بشكل خاص على عامل الوقت الذي يكسبه تحت جنح الضباب الذي يفلح في نفثه حول سلوكه وسلوك حكومته الفاشلة. هنا هو ضد الانقلاب القضائي وهناك هو معه دون هوادة، من جهة يتعامل بالقبضة الحديدية ضد الفلسطينيين، ومن جهة أخرى يتعامل باللين مع "الإرهاب" الغزي ومع السلطة الفلسطينية ويقدم لها التسهيلات، التي لم نشهد مثيلًا لها منذ زمن بعيد، يقف على منصة الأمم المتحدة مثل أكبر القادة والسياسيين في العالم، وعلى النقيض يكتشف هنا أنه رئيس حكومة ضعيف مأسور لشركائه في الائتلاف، الذين يخضعونه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

لقد حظي نتنياهو بفرصة مُمتازة للنجاة من وضعه المُزرى بمساعدة الاتفاق مع السعودية، الفرصة التي سنحت من التقاء المصالح الأمريكية - السعودية لقيام بخطوة دراماتيكية في الشرق الأوسط. لإتمام هذا الاتفاق، هم بحاجة إلى إسرائيل؛ الأمر الذي يجعل من نتنياهو في ظاهر الأمر سعيد الحظ الذي سيوقع اتفاقية السلام التاريخية مع السعودية، صاحبة المقام الرفيع في العالم العربي. على هذا الأساس يبني نتنياهو مستقبله، الذي صار واضحًا بالنسبة له أنه في حال توقيع هذه الاتفاقية، فإن مستقبله - الترشح لجائزة نوبل للسلام والرجل الذي أخذ بيد إسرائيل إلى الشرق الأوسط الجديد - سيكون ورديًا أكثر ممّا هو متوقع له مع الحكومة قليلة القيادات التي يترأسها.

من هنا، نرى أن نتنياهو "بعد العيد" مُنشغل ومشغول بالموضوع السعودي بشكل أساس، مع تجاهل ما يجري في أمور الدولة؛ ما من شأنه أن يتفاقم هنا هو الواقع الأمني، الاقتصادي، والاجتماعي. غير أن نتنياهو يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حقيقة واحدة: رغم الشائعات المختلفة، والتي مفادها بأن محمد بن سلمان لن يصر على الإيفاء بمطالب الفلسطينيين، فإن أيّ اتفاق مع إسرائيل من دون تقديم تنازلات للفلسطينيين لا يُمكن أن يقوم، وسيشهد على هذا مئات ملايين العرب والمسلمين في هذا الكون.

* * *

بلينكن يعتزم زيارة إسرائيل لبحث التطبيع مع السعودية و"تسهيلات" للفلسطينيين

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

يتوقع أن يزور وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إسرائيل والسلطة الفلسطينية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر الحالي، وستتمحور مباحثات بلينكن في إسرائيل بالأساس حول اتفاق تطبيع علاقات بين السعودية وإسرائيل وتنسيق أميركي – إسرائيلي حول الخطوات التي يتعين على الأخيرة تنفيذها، وبضمنها "تسهيلات" لصالح الفلسطينيين ومصادقة إسرائيل على مطلب السعودية بتخصيب يورانيوم في أراضيها، حسبما نقلت القناة 13 عن مسؤولين سياسيين

إسرائيليين. وذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الأربعاء، أن توترا حاصلا بين إدارة بايدن وحكومة نتنياهو في الأيام الأخيرة حول "التسهيلات" للفلسطينيين. وأضافت أن الإدارة الأميركية أبلغت إسرائيل بأنه من دون تنفيذها خطوات هامة تجاه الفلسطينيين سيكون من الصعب أن يوافق مجلس الشيوخ الأميركي على الصفقة الأمنية – العسكرية مع السعودية والتي تشمل اتفاق التطبيع، فيما تواصل حكومة نتنياهو الاستخفاف بالمطالب الفلسطينية وتتهم الجانب الأميركي باهتمام مبالغ فيه تجاه هذه المطالب.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي مقرب من نتنياهو قوله لمسؤولين أميركيين إن "رئيس بلدية رام الله"، في إشارة للرئيس الفلسطيني محمود عباس، "لن يقرر تفاصيل الاتفاق بين السعودية وإسرائيل". وكان نتنياهو قد صرح لوسائل إعلام إسرائيلية، الشهر الماضي، بأنه "يحظر منح الفلسطينيين حق الفيتو على تفاصيل الاتفاق."

ويدور النقاش بين إسرائيل والولايات المتحدة حول مدى التزام السعودية تجاه الفلسطينيين. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين إسرائيليين تشديدهم في الأيام الأخيرة على أقوال ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، لشبكة "فوكس نيوز" الأميركية، إنه يجب "تسهيل حياة الفلسطينيين"، من دون أن يتحدث عن جوانب سياسية أو خطوات فعلية مقابل التطبيع، على أنها دليل على أن السعودية ستكتفي بالحد الأدنى الممكن لصالح الفلسطينيين. إلا أن إدارة بايدن تشير إلى خطوات وتصريحات سعودية أخرى وتظهر منها صورة معاكسة لأقوال المسؤولين الإسرائيليين، وبينها أقوال وزير الخارجية السعودي خلال اجتماع على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأقوال السفير السعودي الجديد لدى السلطة الفلسطينية، اللذان تحدثا عن التزام السعودية بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في الإدارة الأميركية نفيه الادعاء الإسرائيلي بأن إدارة بايدن تُملي على السعودية موقفا متشددا في الموضوع الفلسطيني.

وقال مصدر دبلوماسي قريب من القيادة الفلسطينية للصحيفة إنه يتعاملون في رام الله بتشكك مع الموقف الأميركي، ويتخوفون من أن مصالح إدارة بايدن المتعلقة بالاتفاق مع السعودية، مثل خفض أسعار النفط أو إبعاد السعودية عن تأثير الصين، ستتغلب على الالتزام بتسهيلات للفلسطينيين. وأضاف المصدر الدبلوماسي أن قيادة السلطة الفلسطينية "لا تعتمد على الرئيس بايدن. فقد تعهد بايدن في بداية ولايته بإعادة فتح القنصلية الأميركية للفلسطينيين التي أغلت خلال ولاية ترامب. ولم ينفذ ذلك حتى اليوم. والأمل الوحيد لديهم هو أن يكون هناك عدد من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي الذين سيصرون على الموضوع الفلسطيني، وهذا سيرغم البيت الأبيض على بذل جهد أكبر."

وتابع المصدر الدبلوماسي نفسه، أن نتنياهو يقترح على الفلسطينيين أن "يأخذوا المال (السعودي) الذي لا ينجحون بجمعه من أي مكان آخر الآن، وأن يكونوا شاكرين. لكن يوجد احتمال أكبر أن يقود ذلك إلى انتفاضة ضد السلطة الفلسطينية في جنين ونابلس والخليل، إذا اتضح أنهم تنازلوا عن كل شيء من أجل المال السعودي."

ونقلت القناة 13 عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين قولهم إن كافة القرارات الأمنية التي تتخذ حاليا متأثرة بالاتصالات مع السعودية والرغبة بعدم التسبب بتوتر من شأنه المس بهذه الاتصالات. وأضافوا أنه خلال مداولات جرت بداية الأسبوع الحالي، قدمت الجهات الأمنية لنتنياهو موقفا، يقضي بمنح "تسهيلات" للفلسطينيين.

* * *

اسرائيل تحاول اصطناع خلاف أردني سعودي حول رعاية الأقصى و ترفض الكشف إذا طالبت الرياض بنقل الرعاية لها

ترجمة: وكالة سما الإخبارية

بين الفينة والأخرى وبهدف إذكاء الخلافات بين الدول العربيّة تقوم ودلة الاحتلال الإسرائيليّ عبر إعلامها المُتطوّع لصالح الأجندة الصهيونيّة بافتعال خلافاتٍ بين الأردن والسعوديّة حول الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلاميّة في القدس المُحتلّة، وعلى نحوٍ خاصٍّ في المسجد الأقصى، وفي الوقت الذي توسعت فيه المحافل الإسرائيلية بالحديث عن المطالب السعودية المتركزة في الحصول على برنامج نووي وأسلحة نوعية مقابل إبرام اتفاق تطبيع مع الاحتلال، فقد بدأت أوساط إعلامية، مدعومة من حكومة بنيامين نتنياهو ، تتساءل عن احتمالات تقديم الرياض طلبًا جديدًا، يتعلق بالرغبة بالحصول على مزيد من النفوذ السياسيّ والدينيّ في المسجد الأقصى.

ووفقًا لتحليلات لكتاب إسرائيليين فإنّ هذا الطلب، لو حصل فعلاً، فإنّه سيطرح أمام الاحتلال معضلة جديدة، لأنّه سيضطر لفتح اتفاقية السلام مع الأردن، ويؤدي إلى أزمةٍ خطيرةٍ في العلاقات معه.

وفي هذا السياق، ربط المحلل العسكريّ في إذاعة جيش الاحتلال، أمير بار شالوم، هذا الأمر مع "إلغاء السفير السعوديّ لدى السلطة الفلسطينية نايف السديري، زيارته المتوقعة إلى المسجد الأقصى، ورغم أنّ الإعلان جاء لأنّ القرار متعلق بأمور الجدولة الزمنية، فإنّ السبب الرئيسيّ، على ما يبدو، هو خوفه من غضب واحتجاج فلسطينيّ قد يتوجّه للسفير، ويؤدّي لإحراج العائلة المالكة السعودية التي لا تريد هذه المشاهد، خاصّةً في مثل هذا الوقت الحساس، وهنا يأتي موضوع آخر، في غاية الحساسية والانفجار"، وفق ما نقله عن مصادره العسكريّة والأمنيّة في تل أبيب.

وتابع في تحليلٍ أنّ "أيّ مسؤولٍ إسرائيليٍّ تحدثنا معه لم يوافق على تفصيل ما إذا كانت هناك أيّ مطالب سعودية فيما يتعلق بالسيطرة الفعلية على المسجد الأقصى." ومضى قائلاً: "ليس سرًا أنّ السعوديين يرغبون في هذه السيطرة، وبالتالي ترسيخ مكانتهم المهيمنة كقادة للوطن العربيّ والعالم الإسلاميّ، إذ أنّ المملكة، إذا حققت هذا الأمر، فستصبح مسيطرة على أقدس الأماكن الثلاثة للإسلام: مكة والمدينة والأقصى." وكشف بار شالوم النقاب عن أنّ "مسألة السيطرة على الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى لا تتم مناقشتها أبدًا في السياق السعوديّ الإسرائيليّ، لكنها وفقًا للكثيرين ضرورية لولي العهد."

وشدّدّ المُحلِّل على أنّ "السعودية تدرك أنّ هناك فراغًا بسبب تراجع دور الأوقاف الأردنية، وبالتالي فإنّ مسألة زيادة نفوذها في الأقصى يأتي في مرتبة أعلى في قائمة مطالبهم، أكثر بكثير مما ينعكس في وسائل الإعلام، والسؤال هو: ماذا ستفعل إسرائيل إذا اعتبر السعوديون هذا المطلب ضروريًا؟ فهل ستكون مطالبة بإعادة فتح اتفاقية السلام مع الأردن التي تحدد فيها العائلة الهاشمية مسؤولية الأوقاف الإسلامية التابعة لها عن القدس." وزعم أنّ "الآونة الأخيرة شهدت توترات بين عمان والرياض بشأن هذا الأمر، حيث يدرك الملك الأردني الخطر جيدًا، وقد يكون هذا بداية أزمة خطيرة في علاقات إسرائيل معه، لأنّه سيخسر رافعة نفوذ مهمة للغاية: على الفلسطينيين، وعلى إسرائيل، وعلى الوطن العربيّ."

وتتزامن هذه المزاعم الخبيثة مع تحريضٍ إسرائيليٍّ على دور الأردن في إدارة الأوقاف الإسلامية في الأقصى، وتوقع بأنْ تشهد العلاقات الإسرائيليّة الأردنيّة صراعًا قادمًا نظرًا لجملة من الأسباب، أهمها التوترات في المسجد الأقصى، عقب الموقف الأردنيّ المتصاعد ضد الانتهاكات الإسرائيليّة في المسجد الأقصى، ما دفع أوساط الاحتلال إلى إعلان المطالبة بإعادة النظر في الوصاية الهاشمية على القدس.

أمّا أوري بارزيل، الخبير في صنع القرار والسياسة الخارجية والاستراتيجية، فقد ذكر في مقاله بموقع (زمن إسرائيل)، الإخباريّ-العبريّ، "أنّ أحداث المسجد الأقصى في الأيام الأخيرة ألقت بظلال سلبية على العلاقات الإسرائيليّة الأردنيّة، وقد تتسبب بتسخين الأوضاع داخل المملكة، وتحولها إلى ألسنة اللهب، ما جعلها تعيش بين المطرقة والسندان، مع أنّ الملك الأردني عبد الله الثاني أوعز لحكومته بالتصرف مع أحداث الأقصى خشية التأثيرات المتوقعة على الصعيد الأردنيّ الداخليّ." وأضاف أنّ "الأردن آخر ما يريد فعله هو عزل نفسه عن التطورات الجارية في المنطقة، فالملك يدرك أهمية علاقاته مع الفلسطينيين، وتجنّب تصور تخلّيه عن القضية الفلسطينية، وفي القلب منها المسجد الأقصى، ما يرجعه جزئيًا للتحديات المتزايدة داخل المملكة."

وخلُص الخبير الإسرائيليّ إلى القول: "أكّدت أحداث الأقصى الأخيرة أنّه لا يوجد جديد تحت الشمس على صعيد الموقف الأردنيّ من القضية الفلسطينية، ففي كثير من الأحيان فإنّه في الماضي وقف بجانبها، حتى لو كلّفه ذلك التفريط بإنجازات أخرى محتملة، ولذلك فقد سارع لإدانة سلوك إسرائيل في المسجد الأقصى"، طبقًا لأقواله.

* * *

"يديعوت" : تطبيع هادئ مع السعودية

بقلم سمدار بيري

ترجمة: وكالة خبر للصحافة الفلسطينية

توجد ثلاث صيغ، حين يعرض الموقف السعودي الرسمي، من فرص السلام مع إسرائيل. تصريح أول صدر على لسان الحاكم الفعلي، محمد بن سلمان، قال بوضوح في المقابلة مع شركة "فوكس" الأميركية: إنه يرى "التوافقات" (لم يذكر الكلمة الملزمة أكثر، الاتفاق) مع إسرائيل، "تقترب". لم يتعهد ولي العهد، لكن أقواله، التي حظيت بعشرات التحليلات

السياسية في واشنطن والقدس وطهران، أعربت عن التفاؤل.

بعده، قال السفير السعودي في الأردن، نايف السديري، في خطاب تقديم أوراق اعتماده سفيراً (أول) لدى السلطة الفلسطينية وقنصلاً (من بعيد) في القدس الشرقية، لأبو مازن: "آمل في زيارتي التالية أن نتوجه معاً لزيارة المسجد الأقصى."

القول الثالث عرض في الصحيفة السعودية الرسمية "الرياض"، وبموجبه لا يوجد أي شيء ملح. صحيح أن المسيرة جارية لكن ستستغرق زمناً أطول من المتوقع لأن السعودية لا تسارع (اقتباس دقيق) لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. يمكن التخمين بأن المقال الافتتاحي الذي حمل عنوان "السلام المختلف" جاء بطلب من القصر الملكي لنقل رسالة قاطعة: يواصل بن سلمان دراسة الموضوع، ويحتمل أن تحدث تغييرات أيضاً. هكذا، حسب "الرياض"، ينبغي إيجاد مسار إضافي، يعد التربة نحو الاتفاق.

وها هو التنسيق: الشركاء الثلاثة في "التوافقات" – السعودية، الولايات المتحدة، وإسرائيل – أعربوا عن تفاؤل مبتسم من الفرص للوصول إلى نتيجة تاريخية. الفرضية هي أنهم توصلوا إلى توافقات إطار أدت بنتنياهو إلى الإعلان أنه موافق على رقابة أميركية على منشآت نووية "مدنية". بالتوازي، يواصل ولي العهد، بن سلمان، استضافة مسؤولين إسرائيليين كبار.

وعليه، فإن الموقف الأميركي بالذات يثير التساؤلات: الرئيس بايدن، الذي يحلم بعرض اتفاق إسرائيلي - سعودي قبل حملة الانتخابات الثانية لولايته، يتخذ الإجراءات الأكثر تطرفاً. فقد كلف مستشارين أميركيين كباراً بمهمة فحص مطالب الفلسطينيين قبيل الاتفاق بين السعودية وإسرائيل. وفي هذه الأثناء، منذ الآن يجري تطبيع هادئ بين السعودية وإسرائيل. لم نصل بعد إلى مرحلة الاتفاق ولا تزال هناك الإمكانية، وإن كانت طفيفة، ألا نصل، ومع ذلك يدخل الإسرائيليون ويخرجون من بوابات المملكة. أحدهم، رجل أعمال، روى لي أنه ينوي أن يكون الإسرائيلي الأول الذي يجتاز الحدود البرية. سألته: "ماذا ستفعل في السعودية؟". فأجاب: "كنت هناك حتى الآن مرتين، التقيت واتفقت، وأنا آتي لإجمال العمل التجاري مع شركائي المحليين."

أما السعوديون بالذات فقد استوعبوا، في مرحلة مبكرة، أن إسرائيل – نتنياهو لا تعتزم الركض وراء الفلسطينيين، فيما بالمقابل إدارة بايدن هي التي ستبذل جهوداً لتوسيع التوافقات تجاه مكتب الرئيس عباس. هذا هو المكان أيضاً لنذكّر بأن اتفاقات إبراهيم وقّعت بين إسرائيل وأربع دول عربية دون تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين. أما السعوديون فيريدون اتفاقاً مختلفاً، يقوم على أساس المبادرة السعودية في 2002 والتي تبنتها الجامعة العربية. ومع ذلك يعلم السعوديون أن إسرائيل لن توافق على إعادة لاجئين، أو إخلاء مستوطنات، وعلى علم أيضاً باستطلاع للرأي العام أجري في "المناطق" يعرض بشكل واضح أن الفلسطينيين أنفسهم يعارضون بأغلبية ساحقة حل الدولتين.

لو كان السعوديون يؤمنون بأن التطبيع مع إسرائيل متعلق بتنازلات جارفة للفلسطينيين، لما كانوا يخرجون إلى الخطوة. يعرف بن سلمان بالضبط ما الذي يريد أن يحققه، وفي هذه الحالة فإن التوافقات مع إسرائيل هي الوسيلة فقط.

* * *

تقارير

الوظيفة الجديدة لابنة المفتش العام للشرطة: تراقب الإعلام العربي دون تحدث العربية

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

المنصب الجديد لابنة المفتش العام للشرطة يثير دهشة واستغراب كبار المسؤولين في الجهاز، إذ تم تعيينها ضابطة برتبة مفتش لمراقبة مضامين عربية في الإعلام الرقمي، في حين لا تتحدث اللغة العربية على الإطلاق!

تولت ابنة المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، منصب مراقبة للإعلام الرقمي الذي يصدر في اللغة العربية، علما بأنها لا تتكلم اللغة العربية على الإطلاق، بحسب ما كشفت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الثلاثاء. وأشارت القناة إلى أن يعار شبتاي، ابنة المفتش العام للشرطة، كانت قد عيّنت في شهر أيار/ مايو الماضي، في منصب المتحدثة باسم منطقة طبرية التابعة لقيادة المنطقة الشمالية في الشرطة. ووفقا للتقرير، فإن المنصب الجديد الذي انتقلت إليه يعار "أثار استغراب بعض كبار مسؤولي الشرطة"؛ وأوضحت أنها باتت تعمل ضابطة برتبة مفتش يوكل إليها مهمة "مراقبة الإعلام الرقمي باللغة العربية."

ومع الإعلان عن التعيين الجديد، أعرب كبار ضباط الشرطة أيضًا عن دهشتهم، وتساءلوا "كيف يمكنها العمل على مراقبة مضامين بلغة لا تعرفها؟"، بحسب ما جاء في التقرير. وأفادت القناة 12 بأن شبتاي الابنة البالغة من العمر 27 عامًا، تخدم في الشرطة منذ حوالي 7 سنوات، وفي عام 2021 تخرجت من دورة للضباط بامتياز، وخدمت سابقًا في مركز الشرطة في الخضيرة. وشغلت يَعار منصبها كمتحدثة رسمية لمدة 3 أشهر فقط، وعادت إلى القسم السابق الذي عملت فيه منذ حوالي شهرين. وذكر التقرير أن يَعار قدمت ترشيحها للمنصب "كما هو معمول به"، غير أنها "لم تصطدم بأية منافسة" على المنصب؛ وأشارت القناة إلى أن الشروط الداخلية التي تضعها الشرطة للقبول للمنصب "غير معلنة للجمهور."

* * *

الشرطة الإسرائيلية تدفع لاستخدام الذخيرة الحية ضد متظاهرين

تدفع الشرطة الإسرائيلية ووزارة الأمن القومي في حكومة بنيامين نتنياهو، باتجاه السماح باستخدام الذخيرة الحية ضد من تصفهم بـ"مثيري الشغب"، في إشارة إلى متظاهرين يقدمون على إغلاق الطرق والشوارع أثناء "حالات طوارئ"، وذلك في إطار العبر التي استخلصتها أجهزة الأمن الإسرائيلي من أحداث هبة الكرامة خلال عدوان الاحتلال على غزة في أيار/ مايو 2021، في العملية المسمّاة "حارس الأسوار."

صرح مركز عدالة، الذي مثل ذوي شهداء هبّة أكتوبر: "لقد حذرنا من أن إخضاع جهاز الشرطة لوزير عنصريّ كبن غفير سيشكّل خطرًا كبيرًا على حياة المواطنين الفلسطينيين. هذا بالتزامن مع استشراء ظاهرة العنف والجريمة المنظمة بشكل غير معهود في المجتمع العربي داخل الخطّ الأخضر من قبل، الآن ينضم رجال الشرطة إلى لائحة من يستطيعون إعدام

الفلسطيني بترخيص، أو بلا رقابة. إن هبّة أكتوبر لم تسفر فقط عن ارتقاء ثلاثة عشر شهيدا فحسب، إنما جرحت المئات، وهذا النوع من التدهور الخطير يستدعي تدخل دولي، حيث ثبت بشكل قاطع أن الشرطة لا تستخفّ بحياة المواطنين الفلسطينيين فحسب، إنما تحثّ أيضًا على قتلهم بشكل مباشر.

وعليه، فإن مركز عدالة ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في البلاد يرون أن هناك حاجة ضرورية وملحة للتدخل الدولي الفوري، وسيقدمان طلبا إلى الأمم المتحدة بحماية الجماهير الفلسطينية في الداخل."

وكشفت هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان 11")، مساء الثلاثاء، وأشارت إلى أن المساعي المساح للشرطة استخدام الرصاص الحي تأتي في سياق المخاوف من اندلاع تصعيد أمني يشمل احتجاجات في المجتمع العربي في مناطق الـ48 يعمل فيها الفلسطينيون في إسرائيل على قطع الطرق أمام الإمدادات العسكرية الإسرائيلية. وأشارت هيئة البث الإسرائيلية إلى أن اللجنة الخاصة التي شكلتها الحكومة بهدف إنشاء وحدة "الحرس القومي" التي من المقرر أن تتبع وزارة المتطرف إيتمار بن غفير، ناقشت تعليمات إطلاق النار واستخدام الذخيرة الحية، وتعتزم تقديم توصية بتعديل تعليمات إطلاق النار وتخفيف القيود المفروضة على استخدام الذخيرة الحية في حالات الطوارئ.

وبحسب "كان 11"، فإن اللجنة ستوصي في تقريرها الذي من المقرر أن تقدمه لرئيس الحكومة، نتنياهو، ووزير الأمن القومي، بن غفير، بتخفيف القيود المفروضة على إطلاق النار الحي ضد "مثيري الشغب؛ وليس فقط ضد أشخاص يقومون باعتراض قوافل تابعة للجيش الإسرائيلي."

وتأتي هذه التحركات من قبل المسؤولين في الشرطة ووزارة الأمن القومي الإسرائيلية، بعد نحو 20 عاما على تقرير "لجنة أور" (لجنة التحقيق الرسمية) التي أقيمت بعد هبة القدس والأقصى (أكتوبر 2000؛ ضمن أحداث الانتفاضة الثانية)، بشأن استخدام الرصاص الحي ونيران القناصة وإطلاق النار بخلاف التعليمات الداخلية وبشكل غير قانوني، ضد المحتجين. كما تأتي هذه المساعي ضمن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتخذة في سياق "استخلاص الدروس والعبر" من أحداث "حارس الأسوار"، في إشارة إلى أحداث هبة الكرامة في أيار/ مايو 2021. وأشارت "كان 11" إلى مناقشات في الشرطة ووزارة الأمن القومي أجريت خلال الفترة الماضية لبحث هذه المسألة.

ووفقا للتقرير، فإن المسؤولين في الشرطة ووزارة الأمن القومي، ناقشوا سيناريو يشمل "اندلاع معركة في الشمال أو في الجنوب أو على كلا الجبهتين، يقوم خلالها المواطنون العرب بإغلاق الطرق أمام مرور قوافل تابعة للجيش الإسرائيلي"، ولفتت "كان 11" إلى أن الأدوات المتاحة أمام الشرطة لتفريق متظاهرين هي أدوات "غير فتاكة وغير قاتلة."

وبموجب التقرير الصادر عن "لجنة أور" التي حققت باستشهاد 13 شابًا في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2000، يُسمح للشرطة باستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، في المواقف التي تمثل تهديدا لحياة عناصر الشرطة، كجزء من التعليمات العامة لإطلاق النار وليس كأداة ضمن أدوات التعامل مع الاضطرابات وإغلاق الطرق.

وتدفع الشرطة ووزارة الأمن القومي نحو التعامل مع إغلاق الشوارع والطرق أمام مركبات تابعة للجيش الإسرائيلي خلال مواجهات عسكرية على جبهة غزة جنوبا أو على جبهة لبنان وسورية شمالا، على أنه "مساعدة للعدو في وقت الحرب"، والسماح في مثل هذه الحالة بإطلاق النار الحي على المتظاهرين، حتى دون أن يشكلوا خطرا على حياة عناصر الأمن.

وفي تعقيبه على التقرير، قال مكتب بن غفير إن الأخير "يسعى جاهدا، منذ اللحظة التي تولى فيها منصب وزير الأمن القومي، إلى تغيير تعليمات إطلاق النار لصالح ضباط الشرطة وكذلك تلك الخاصة بالجنود، والتي في رأيه تقيدهم وتعرض حياتهم للخطر."

جيش الاحتلال يدعم هذه المساعي

ويرى بن غفير أنه "من المهم جدًا تغيير تعليمات (لوائح إطلاق النار) حتى يتمكن عناصر الشرطة والجنود من أداء دورهم دون المخاطرة بحياتهم". وذكرت "كان 11" أن الشرطة لم تحدد بعد تعليمات إطلاق النار المقترحة، ولم يتضح بعد مستوى القيادة التي يحق لها إصدار أوامر بإطلاق الذخيرة الحية لاستهداف المتظاهرين.

وبحسب "كان 11"، فإن الأسئلة المطروحة والتي سيتعين على الشرطة الإجابة عنها هي: من يملك صلاحية الموافقة على استخدام الذخيرة الحية؟ هل سيسمح بذلك فقط عند إعلان حرب؟ وفي أي مرحلة من "علاج الاضطرابات" سيتاح استخدام الرصاص الحي؟ وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها قبل استخدام الذخيرة الحية؟

وخلال المداولات التي عقدت لبحث هذه المسألة، وفقا لـ"كان 11"، أعبر ممثلو الجيش الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية، عن تأيدهم لهذه المساعي وتأييدهم لتعديل تعليمات إطلاق النار وتخفيف القيود على استخدام الذخيرة الحية للتعامل مع محتجين. ولفتت إلى مناقشات عقدت مؤخرا لبحث هذا الشأن بمشاركة مدير عام وزارة الأمن القومي المنتهية ولايته حديثا، شلومي بن إلياهو، والمفوض العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، وبحضور كبار المسؤولين المعنيين في الوزارة وفي جهاز الشرطة.

وكانت الشرطة الإسرائيلية قد استخدمت الذخيرة الحية لقمع الاحتجاجات والمظاهرات التي نظمها طالبو لجوء الإريتريون في تل أبيب، في أيلول/ سبتمبر الماضي، والصدامات التي وقعت بين مؤيدي ومعارضي النظام في بلاهم؛ وقال شبتاي حينها إن "هذه هي المرة الأولى منذ أكتوبر 2000 التي تطلق فيها الشرطة الذخيرة الحية على مثيري الشغب"، وفقا لتعبيره.

* * *

أزمات دبلوماسية إسرائيلية أوروبية على خلفية الضفة الغربية ولبنان

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

تواصل سياسة دولة الاحتلال التسبب في إثارة أزمات دبلوماسية مع العديد من دول العالم، وآخرها إصدار وزارة خارجيتها قرارا بمنع دخول دبلوماسيين أوروبيين إلى مناطق "ج" بالضفة الغربية على "خلفية أمنية." وذكر جيش الاحتلال وجهاز الأمن العام "الشاباك" ومنسق العمليات في المناطق الفلسطينية بوزارة الحرب أنهم "لم يعطوا رأيا بعدم الموافقة

على الزيارات لأسباب أمنية"، فيما يرى الدبلوماسيون الأوروبيون أن القرار يشير إلى تغير في السلوك الإسرائيلي تجاههم لأسباب سياسية. وكشف المراسل السياسي لموقع" واللا"، باراك رافيد، أنه "في الأسابيع الأخيرة، منعت وزارة الخارجية الإسرائيلية ثلاثة وزراء خارجية أوروبيين من زيارة القرى الفلسطينية في المنطقة (ج)، حيث يحتفظ الاحتلال بسيطرة أمنية ومدنية كاملة، مع أن هذه المنطقة تشكل 60 بالمئة من الضفة الغربية، وهي احتياطي الأرض المركزي لإقامة الدولة الفلسطينية في المستقبل." وقال رافيد إن اليمين الإسرائيلي يعمل منذ وصوله إلى السلطة على تقييد خطوات الفلسطينيين في هذه المناطق من خلال زيادة هدم المنازل، وإخلاء القرى البدوية، ويدفع اللوبي الاستيطاني خاصة المنظمات التابعة لحزب الصهيونية الدينية، إلى التحرك ضد المساعدات الأوروبية للفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق. وأضاف في تقريره" أن "وزراء خارجية إيرلندا والنرويج وبريطانيا، زاروا إسرائيل في الأسابيع الأخيرة، وطلبوا القيام بجولة في القرى الفلسطينية ضمن المنطقة (ج)، لكن تم منع ذلك بسبب معارضة وزارة الخارجية، التي أوضحت لهم أنه في ظل الوضع الأمني المتوتر بالضفة الغربية، فلم يكن ممكنا ضمان أمن الوزراء، لذا فإنه لا يمكنهم زيارة المنطقة." وزعم المتحدث باسم الوزارة، ليئور حايات، أن الزيارات لم تتم الموافقة عليها بعد التشاور مع المسؤولين الأمنيين، خوفا من أن يؤدي وصول الوزراء إلى مناطق الاحتكاك للتصعيد والعنف، لكن متحدثة باسم الجيش أكدت أنه "لم يقدم أي مسؤول في الجيش هذه التوصية للوزارة، وكذلك جهاز الشاباك."

في سياق متصل، أجرت وزارة خارجية الاحتلال "محادثتي توبيخ مع دبلوماسيين فرنسيين بشأن التوتر على الحدود مع لبنان، بزعم أن فرنسا تتجاهل الوضع في جنوب لبنان، وإذا استمر ذلك فلن يكون هناك جدوى من مواصلة المحادثات معها بشأن لبنان، لأن فرنسا تتبنى الموقف اللبناني بشكل كامل، وتتجاهل تمركز حزب الله في المنطقة الحدودية مع إسرائيل." وكشف رافيد أن "فرنسا هي إحدى الدول التي تتمتع بأكبر قدر من التأثير على لبنان، وتقيم علاقات مع أحزابه السياسية، وقادت قبل أسابيع بصياغة قرار مجلس الأمن لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة (اليونيفيل)، وزعم مسؤولون إسرائيليون أنه خلال مفاوضات إصدار القرار صاغ الفرنسيون مشروعا يكاد يكون مخالفا للقانون، حيث تبنت بالكامل الموقف اللبناني، وفرضت قيودا على أنشطة قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، لكن الضغط المضاد من الولايات المتحدة وإسرائيل وأعضاء آخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أدى إلى تغيير المشروع الفرنسي، وعدم تضمينه في النهاية قيودا على قوات اليونيفيل."

وأوضح رافيد في تقرير آخر أنه "بتاريخ 12 أيلول/ سبتمبر الماضي، تم استدعاء نائب السفير الفرنسي لوزارة الخارجية في تل أبيب، ووصف مسؤولون كبار فيها اللقاء بأنه دعوة للتوبيخ، بسبب السلوك الفرنسي في المفاوضات بشأن قرار مجلس الأمن بشأن اليونيفيل، وقد زار وفد من الجيش الإسرائيلي باريس قبل أسابيع، وعرض تعزيز مكانة حزب الله على الحدود، ومحاولات تقييد خطوات مراقبي الأمم المتحدة." وأضاف المسؤولون أن الفرنسيين "حاولوا الترويج لتجاهل الطلبات الإسرائيلية بشكل كامل، وتبنوا الرواية اللبنانية، بل وجعلوا صياغة القرار أسوأ خلال المفاوضات، ولذلك فليس هناك جدوى من إجراء حوار معهم حول هذه القضية في المستقبل."

ونقل رافيد عن السفارة الفرنسية في "تل أبيب" أن لقاء نائب السفير ومسؤولي الخارجية "ليس استدعاء ولم تقدمه لهم وزارة الخارجية كذلك، لقد قالوا فقط إنهم يريدون لقاءنا، وذهبنا لمقابلتهم، وخلال المفاوضات حاولنا تحقيق التوازن

بين عدة قوى داخل مجلس الأمن، وكان هناك عدد من أعضائه أيدوا الموقف اللبناني، وتمكنا من تحقيق أفضل نتيجة يمكن توقعها، وأدخلت فرنسا عدة نقاط إسرائيلية في القرار، مثل ذكر ميادين الرماية في جنوب لبنان، وحاويات منظمة أخضر بلا حدود، العاملة غطاء لنشاط حزب الله في المنطقة الحدودية."

وتكشف هذه الأزمات الدبلوماسية الإسرائيلية الأوروبية أنه منذ تشكيل الحكومة الحالية قبل عشرة أشهر، فقد تعثرت علاقاتهما، رغم قيام بنيامين نتنياهو بزيارات عمل عدة مهمة لأربع من أكبر العواصم الأوروبية، هي باريس وبرلين ولندن وروما، في محاولة لترميم هذه العلاقة. ونظّم وزير خارجية الاحتلال إيلي كوهين سلسلة زيارات مماثلة، دون أن تسفر بالضرورة عن تحسّن مباشر للعلاقات، ودون ضمان أن تنجح في سحب دولها بجانب مواقف الاحتلال على حساب الفلسطينيين، رغم ظهور بعض السياسات الأوروبية الأخيرة لدى عدد من الدول في الانحياز لـ"تل أبيب"، بما خالف عقودا طويلة من المواقف المبدئية التي ناصرت القضية الفلسطينية.

* * *

نتنياهو يصالح بن غفير عقب استبعاده من مناقشات حساسة

مع مرور الوقت يتكشف حجم الهشاشة التي تحيط بالائتلاف اليميني الحاكم في دولة الاحتلال، ودرجة العبء التي يشكلها أقطابه على رئيسه بنيامين نتنياهو، فضلا عن المستويين الأمني والعسكري، اللذين لا يخفيان انزعاجهما من هذه التركيبة الفاشية، لأنها تربك المخططات الاحتلالية، وقد تمثلت آخر مظاهر الانزعاج في تغييب عدد من الوزراء عن الاجتماعات الاستخبارية والعسكرية الخاصة، بسبب خشية أقطاب الدولة من تسريباتهم و"ثرثراتهم"، أو دخولهم في مواجهات مع كبار الجنرالات المحيطين برئيس الحكومة.

يوفال كارني مراسل صحيفة" يديعوت أحرونوت"، أكد أن "مصالحة جرت بين بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة ووزيره للأمن القومي إيتمار بن غفير بعد ساعات قليلة من إعلان استبعاده من جلسة أمنية، حيث أدرك نتنياهو حجم الأزمة بينهما، ولذلك حصلت محاولات لنزع فتيل التوتر من خلال دعوة بن غفير لاجتماع شخصي على انفراد مع نتنياهو في فندق بقيسارية المجاور لمنزله، وانضمام كبار في الليكود لاسترضاء بن غفير، وزعموا أنه بدونه لن يكون لنتنياهو حكومة، واستمر اللقاء بين الاثنين عدة ساعات، بهدف إنهاء الأزمة بينهما." وأضاف في تقريره" أن "الأزمة بدأت على خلفية مطالب الوزير بشأن أحكام سجن الأسرى الفلسطينيين، حيث تم استبعاده من المناقشات الأمنية، وقد أجرى نتنياهو مشاورات على خلفية الوضع الأمني دون بن غفير، وسُمعت انتقادات حادة تجاهه في الغرف المغلقة، وهاجمه وزراء ومسؤولون كبار من حزب الليكود، ووصفوه بأنه يمثل عبئاً على الحكومة، لكن نتنياهو يريد إنهاء المواجهة معه، قبل افتتاح الدورة الشتوية للكنيست، لتجنب سيناريو يؤدي فيه لعدم المشاركة في التصويت ما سيؤدي إلى تعطيل أنشطة الائتلاف الحكومي، والإضرار به."

موران أزولاي ومائير ترجمان مراسلا صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أكدا "المعلومات التي تحدثت عن تغييب متعمد لبعض الوزراء، وعلى رأسهم إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي، المتهم بانتهاك خصوصيات المداولات الأمنية الحساسة، وبالتالي فإنه لم تتم دعوته لمناقشة أمنية مرة أخرى، وهي ليست المرة الأولى التي يتجاهله فيها نتنياهو بشكل مباشر، فقد

تم استبعاده من قرارات العدوان الأخير على غزة، والعملية العسكرية في جنين، اللتين قادهما نتنياهو مع كبار أعضاء المؤسسة الأمنية، بمن فيهم وزير الحرب يوآف غالانت، الذي دخل في مواجهة مع بن غفير أكثر من مرة في مثل هذه المناقشات." وأضافا في تقريرهما " أن "البيئة المحيطة بنتنياهو فسّرت سبب عدم دعوة بن غفير بأنه يتدخل في قرارات رئيس الوزراء، خاصة في النقاشات التي تتناول الساحات المختلفة المحيطة بإسرائيل، وتركيز حديثها على إيران، الأمر الذي يتسبب بخلق صراع بين رئيس الوزراء والوزير، ما يشير إلى أزمة بينهما، رغم أنه إجراء حقيقي يدلّ على انعدام الثقة الحقيقي بينهما، ولذلك فإنه لم تتم دعوته في العديد من الاجتماعات، لأنه تم اتهامه أكثر من مرة بتقديم مقترحات "شعبوية"، ودخل في مواجهة مع غالانت على خلفية ردود الجيش على العمليات الفدائية في الضفة الغربية."

وضربا على ذلك مثالا أن "بن غفير مستبعد تماما من القرارات التي اتخذت قبل الضربة الافتتاحية لعملية "الدرع والسهم" ضد الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، وفي الأيام التي سبقت العملية، لم يجتمع مجلس الوزراء، بل تم اتخاذ قرار بشنّ عملية عسكرية كبيرة نسبياً بموافقة رئيس الحكومة الذي قوبل بهجوم من بعض وزرائه لضعف الاستجابة لمطالبهم، وعند اتخاذ قراره بشنّ ذلك العدوان سارعوا لتهنئته، رغم عدم مشاركتهم المعلومات الخاصة."

وأوضحا أن "بن غفير مستبعد من أي معلومات حساسة، خوفا من تسريبها، وتعرض العملية للخطر، مع أن الضربة الأولى جاءت بعد أن قاطع حزبه "العصبة اليهودية" التصويت في الكنيست، وبعد مرور شهر، تم استبعاده من جديد من تقييمات الوضع الأمني قبيل عملية عسكرية في مخيم جنين، حيث عقد نتنياهو جلسة نقاش في القيادة الوسطى للجيش، وأثيرت فيها إمكانية تنفيذ عملية واسعة النطاق في جنين، وهو القرار الذي اعتبر ساخنا جدا في تلك الأيام. وبعد أسبوعين، أطلق الجيش عملية "المنزل والحديقة" في المخيم التي شهدت مطالبات من بن غفير ورفاقه بتنفيذ عملية واسعة النطاق، تتضمن قصفاً للمباني في الضفة الغربية." ونقلا عن "كبار المسؤولين الحكوميين قولهم إننا لا نتصرف من "القناة الهضمية"، فهناك اعتبارات سياسية دولية، وعنصر المفاجأة مهم أيضاً، ومطالبات بن غفير ورفاقه بعدم جلب العمال من غزة، وإغلاقات مختلفة على جميع أنواع القرى والمدن في الضفة الغربية، سياسة لا يستطيع رئيس الوزراء السفر بها لأي مكان، وبالتأكيد فإنه لن يحظى بحفلات استقبال حول العالم، حتى إن مسؤولا في حزب الليكود اعتبر الاجتماعات الأمنية التي يحضرها بن غفير تبدو كأنها لعبة أطفال."

المسؤولون في مكتب بن غفير ردّوا على استبعاده من الاجتماعات الأمنية بقولهم إن "الوزير سيستمر في التعبير عن آرائه، والسعي لتطبيق السياسة اليمينية الكاملة، حتى لو لم تتم دعوته لحضور تلك اللقاءات، وفي كل لقاء سيدعى إليه سيبدي رأيه المطالب بالعودة للاغتيالات، وإغلاق المدن والقرى، ووقف دخول العمال من غزة، وجعل شروط الأسرى في السجون أسوأ، وسيستمر في العمل لتحقيق هذه الغايات."

ليست المرة الأولى التي تعبر فيها الأوساط الإسرائيلية عن إحباطها من بن غفير ورفاقه في الحكومة، خاصة حين نفى حق الفلسطينيين بالتجول بحرية في الضفة الغربية المحتلة، ما تسبب في صدور ردود فعل دولية غاضبة أحرجت دولة الاحتلال التي سارعت لمحاولة ترميم الأضرار التي ألحقها بها. كما أنها ليست الحالات وحدها التي لم تتم دعوة بن غفير إليها، ففي حالات أخرى، جاء للمناقشات الوزارية مع مطالب عنصرية لم يتم قبولها في النهاية، بل تم رفضها بشكل قاطع، وآخرها حين دعا لفرض قيود أكثر صرامة على الأسرى الفلسطينيين، لكن طلبه تم تأجيله لحاجته لمزيد من

النقاش، الذي لن يعقد إلا بعد الأعياد اليهودية، ولذلك لم يبق صامتا، بل هاجم نتنياهو، وطالبه بالتوقف عن تقديم الأعذار، وبعد يوم واحد، أعلن حزبه أنه لم يعد ملتزما بانضباط الائتلاف، ما يؤكد أنه يشكل للحكومة ورئيسها صداعا مزمنا حقيقيا.

* * *

هآرتس تزعم وجود لقاءات سرية قديمة بين زعماء يهود والسعودية.. تفاصيل

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

تواصل وسائل الإعلام العبرية الحديث باهتمام عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والاحتلال الإسرائيلي، وسلطت الضوء على علاقات قديمة سرية قد ترقى إلى "تحالف سري" بين السعودية وزعماء يهود، كان لهم دور حاسم في احتلال فلسطين وقيام "إسرائيل." وأوضحت" هآرتس "في تقرير لها أعده عوفر أديرت، أنه "قبل 95 سنة فشلت المحاولة الأولى لعقد لقاء يهودي–سعودي؛ الياهو أفيشتاين (إيلات)، وهو طالب في معهد دراسات الشرق في الجامعة العبرية والذي أصبح فيما بعد رئيس جهاز "الموساد". وعرض في 1928 إرسال بعثة آثار إلى خيبر، وهي بلدة في شبه الجزيرة العربية عاش فيها اليهود حتى بداية عهد الإسلام. رئيس الجامعة في حينه، يهودا لايف ماغنس، حاول التوجه بوساطة بريطانيا إلى ابن سعود، الذي أصبح فيما بعد مؤسس المملكة السعودية، لكن مصير هذه المحاولة حسم بعامل خارجي، وهو رفض بريطانيا هذه المبادرة بالكامل."

وفي كتابه بعنوان "من عشيقة إلى معروفة للجمهور"، قال البروفيسور الإسرائيلي إيلي فوده من قسم الدراسات الإسلامية ودراسات الشرق الأوسط في الجامعة العبرية: "هكذا تم حفظ هذه الإمكانية للقاء يهودي–سعودي أول، حتى لو كان بشكل سري ومجهول." وأضاف فوده: "كانت هناك علاقات سرية لإسرائيل مع دول وأقليات في الشرق الأوسط، والفصل الذي تم تكريسه للسعودية رسم الاستعراض التاريخي الشامل والأكثر حداثة الذي كتب حتى الآن في هذا الموضوع، والذي يمكن أن يسلط الضوء على الاتصالات لإقامة العلاقات بين الدول في الوقت الحاضر."

ونوهت "هآرتس"، إلى أن "هذه العلاقات تم نسجها في البداية من وراء الكواليس، وتراوحت بين اتصالات معينة وتبادل الرسائل ومشاركة معلومات استخبارية، وحتى الدفع قدما بمبادرات سلمية"، منوهة إلى أن "فوده في كتابه، اعتبر العلاقات الطويلة بين الدول نوعا من "الحلف السري"، الذي وضع على قواعد براغماتية، ضمن أمور أخرى، سلسلة أعداء وخصوم مشتركين في الشرق الأوسط، والعلاقات المتبادلة بين الدول، وجرت إلى جانب العداء العلني الذي أظهرته العائلة المالكة والخطاب العدائي الذي اتخذته تجاه اليهودية والصهيونية."

وزعم فوده أن "زعماء السعودية تمسكوا بمقاربة واقعية وبراغماتية تجاه اليهود في فلسطين، وبعد ذلك تجاه قيام الدولة اليهودية"، مضيفا أنه "رغم أن تسوية القضية الفلسطينية تم وضعها منذ البداية كأساس رئيسي للتطبيع، السعودية كانت على استعداد لإقامة علاقات سرية مع إسرائيل، تقوم على مصالح مشتركة أخرى، وفي بعض الأحيان كانت العائلة المالكة في السعودية تضع العقبات." ورأى أن "إسرائيل فوتت عدة فرص لتحسين العلاقات مع الرياض؛ لأنها اختارت تجاهل طلباتها أو رفضتها لأسباب غير مفهومة."

أما المبادرة الثانية بحسب الصحيفة، كانت من قبل "أفيشتاين"، "فقد حققت النجاح؛ في 1937، بصفته عضوا في الدائرة السياسية في الوكالة الدولية، التقى في بيروت لإجراء محادثة وصفت بأنها غير رسمية، مع فؤاد حمزة، المدير العام في وزارة الخارجية السعودية، هذا اللقاء مهد الطريق للقاء جمع بين حمزة ودافيد بن غوريون، الذي كان في حينه رئيس إدارة الوكالة."

وعن اللقاء، قال البروفيسور يهوشع فورات من الجامعة العبرية: "في اللقاء حلل بن غوريون مسألة "أرض إسرائيل" في سياق الوضع العام في الشرق الأوسط وكونها محاطة بالدول العربية، وقال حمزة؛ يجب مناقشة النزاع في فلسطين من وجهة نظر عرب فلسطين." وعلق فوده: "رغم أن مواقف الطرفين كانت بعيدة عن بعضها، إلا أن المحادثات ساعدت على التعرف على وجهات النظر والمصالح للطرف الآخر." وذكرت "هآرتس"، أن "أفيشتاين في تلك السنة، سافر إلى لندن كعضو في بعثة مثلت الاستيطان اليهودي في حفل تتويج الملك جورج السادس، وخاب أمله في محاولته إقامة علاقات مباشرة مع الأمير سعود، ولي عهد السعودية، ومع يوسف ياسين، سكرتيره، وكانا قد مثلا المملكة في حفل التتويج.
ولفت فوده، أن "الأمير سعود، استشاط غضبا ووبخ حمزة بشدة، عندما علم بلقاء الأخير مع بن غوريون"، موضحا أن "محاولة موشيه شريت، رئيس القسم السياسي في الوكالة، عندما التقى مع دبلوماسي سعودي في الممثلية السعودية في لندن، وطلب إقامة علاقة مباشرة مع الملك، وقد فشلت." وكتب المؤرخ هارولد آرمسترونغ لـ بن غوريون: "ربما البذور التي زرعتها ستعطي ثمارها، وربما ستذبل وتجف، أجد أن الأرض صخرية ووعرة."
لقاءات سرية
وبينت الصحيفة، أن "المؤرخ آرمسترونغ، حظي بإمكانية بالاتصال المباشر مع الملك وتوجه إليه بمبادرة منه، وفي تلك السنوات، كان هناك عدة محاولات لحل مسألة "فلسطين/أرض إسرائيل" عن طريق إقامة فيدرالية عربية وتضمين إسرائيل كمكون يهودي فيها، وأحد هذه المحاولات تضمن اقتراحا بوضع ابن سعود على رأس هذه الفيدرالية، ومن حاول الدفع قدما بهذه الفكرة هو السيناتور جوهان فيلبي، وهو مستشرق بريطاني له علاقات ودية مع العائلة المالكة في السعودية."

ونبهت إلى أن "السعودية لم تشارك في أي يوم بصورة كبيرة في الحروب ضد إسرائيل، والبعد الجغرافي عن ساحة الخلافات مكنها من الحفاظ على بعد أيديولوجي عن النزاع الإسرائيلي–العربي، وفي حرب 1948، أرسلت المملكة قوة صغيرة، تقريبا لم تشارك في القتال، وابن سعود عارض خطة التقسيم، لكن موقفه نبع من الخوف من أن الأردن سيوسع مناطق نفوذه في العالم العربي ويسيطر على فلسطين." وأشار فوده، إلى أن "الأب المؤسس للمملكة، وضع أسس السياسة الخارجية بشكل عام، وتجاه الصهيونية وإسرائيل بشكل خاص، وكانت فيها مقاربة سياسية براغماتية، لا ترتكز على عقيدة أيديولوجية متشددة."

ولفتت "هآرتس" إلى أن "ابن سعود ومع مرور الوقت، سلم بهذه الخطة"، وكذلك "وريثه سعود، واصل هذا الخط ولم يقدم مساعدة عسكرية لمصر في حرب سيناء." وزعمت أن "مشاركة مصر في الحرب الأهلية في اليمن في الستينيات، أوصلت العداء بين القاهرة والرياض إلى الذروة، ووضعت إسرائيل والسعودية للمرة الأولى في نفس المعسكر، وقد حاولتا إضعاف التهديد المصري." وبحسب أحد التقارير، فإن "رئيس المخابرات السعودية، كمال أدهم، كان يعرف أن طائرات

إسرائيلية، حلقت في سماء بلاده في الطريق إلى إنزال الذخيرة للجناح الملكي في اليمن."
وأشارت "هآرتس"، إلى أن "السياسة الخارجية البراغماتية استمرت أيضا في عهد الملك فيصل، الذي رفض إرسال قوات إلى مصر في حرب 1967، وعقب الحرب – بحسب فوده - اعترف بشكل مباشر بإسرائيل وبحدود 1967، ولكن هذا الاعتراف لم ينضج لدرجة الحوار بين الطرفين، ومنذ تلك الفترة، سجلت عدة محاولات فاشلة لإجراء اتصالات." وتابعت: "بعد الحرب تمت تجربة الأمل في إحداث اختراقة في العلاقات، البارون أدموند دي روتشيلد التقى في باريس مع الثري السعودي عدنان الخاشقجي، المقرب من العائلة المالكة، بهدف تحديد لقاء مع فيصل. عدنان طلب من روتشيلد تزويده بتفويض من غولدا مئير، رئيسة الحكومة في حينه، لكن مثل هذه المصادقة لم يتم الحصول عليها، ورجل الموساد مناحيم (ناحيك) نبوت، شهد أنه في 1969 تسلمت إسرائيل طلبا من فيصل بفتح حوار لتسوية سياسية." وأشارت إلى أن "القوات السعودية لم تشارك أيضا في حرب أكتوبر 1973، وفي السبعينيات، واصل عدنان لعب دوره في الاتصالات السرية، وعلاقته التجارية مع يعقوب نمرودي وكمحي جعلته قناة اتصال محتملة بين الجانبين. كمحي نقل إليه معلومات عن خطة عمليات تخريب لتقويض استقرار النظام في السعودية، والأخير وعد بنقلها إلى فهد، الذي أصبح بعد ذلك وليا للعهد، وفي وقت آخر، حولت إسرائيل للسعودية بواسطة جهاز مخابرات عربية معلومات عن مؤامرة لاغتيال فهد."
وقال كمحي: "تحت الأرض، جرت طوال فترة طويلة عمليات تبادل معلومات استخبارية محدودة"، وأضاف رئيس "الموساد" السابق أفرايم هليفي: "في النصف الأول من ذاك العقد، كانت محاولة لعقد لقاء سري في لندن بين أدهم ووزير خارجية إسرائيل آبا إيبان، الذي لم يستيقظ في الوقت المناسب، ولم ينجح في الوصول إلى اللقاء. ربما كل شيء كان سيظهر مختلفا الآن، أحيانا يحدث ذلك، الناس يجب أن لا يناموا في الوقت غير الصحيح."

* * *